

قرار من وزير التجارة: صدور لائحة الاستثمار الجديدة للهيئة العامة للصناعة

خارطة طريق جديدة للاستثمار الصناعي في الكويت

1 تشكيل لجنة فنية متخصصة لإدارة استثمارات «هيئة الصناعة»

2 «هيئة الصناعة» تفتح أبوابها لرؤوس الأموال المحلية والدولية

كتب مساعد صالح

أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم 55 لسنة 2025 بلائحة الاستثمار في الهيئة العامة للصناعة، والذي نص على تشكيل اللجنة الفنية للاستثمار، وتشكل بقرار من الوزير بعد العرض على مجلس إدارة الهيئة، وتضم عناصر فنية ومالية وقانونية إضافة للتخصصات الأخرى، ويحدد القرار الصادر بتشكيلها نظام عملها، والإجراءات الخاصة بها، وسائر الأحكام المتعلقة بها، وللجنة أن تستعين بمن ترى ضرورة الاستعانة به لإنجاز ما أوكل إليها من أعمال، كما لها دعوة من ترى الحضور اجتماعاتها دون أن يكون له صوت معدود.

وبموجب القرار تختص اللجنة بالتعاون مع الجهات المعنية بالهيئة بما يأتي:
أ- اقتراح السياسات العامة لإنشاء وإدارة واستثمار المواقع المخصصة للهيئة والمرافق والخدمات التابعة لها ومتابعة البرامج اللازمة لتنفيذها وتقييمها ورفع التوصيات بشأنها.

ب- إجراء الدراسات والأبحاث والإجراءات والسياسات اللازمة بالتوافق مع الأوضاع المحلية من توفير عوامل جذب الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال العامة والخاصة للاستثمار أو المشاركة في تنفيذ مشاريع الهيئة الاستثمارية، ورفع التوصيات بشأنها.

ج- النظر في الاقتراحات بشأن تطوير مجالات الاستثمار وآليات استخدامه بما يدعم نشاط الهيئة في تحقيق أغراضها، وفقاً لأعلى مستويات الكفاءة والموثوقية، ضمن الأطر والضوابط والشروط المحققة لها ورفع التوصيات بشأنها.

د- مراجعة وتقييم التوصيات المرفوعة من الجهة



المعنية بشأن الفرص الاستثمارية المعروضة وإبداء الرأي بشأنها.
هـ- متابعة تنفيذ المشاريع من خلال الجهات المعنية بالهيئة وإبداء الرأي والمشورة التي تدعم الانجاز، وتقديم الدعم والمقترحات في شأن ما قد يواجه تنفيذ تلك المشروعات من عقبات، وتقييم دراسات الجدوى المقدمة من قبل الجهات المتنافسة.
ز- اقتراح الحلول العلمية والعملية بشأن الاستفادة من المواقع التابعة للهيئة بما يدعم موارد الهيئة المالية.

ح- دراسة طلبات التأهيل والعطاءات المقدمة من المستثمرين واختيار أفضلها، وفقاً للقواعد والضوابط التي يقرها مجلس الإدارة بناءً على توصية اللجنة. وفي حال تساوي عرض أو أكثر تجري المفاوضات معهم لاختيار الأفضل فنياً ومالياً وصولاً إلى أفضل العروض. وتعرض اللجنة مقترحاتها وتوصياتها على المدير العام لاعتمادها، ويجوز لذوي الشأن التظلم من قرارات اللجنة أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (22) من هذه اللائحة.

أخبار عالمية

ارتباك يضرب اتفاقات ترمب التجارية بعد حكم العليا



هزّ قرار المحكمة العليا في أمريكا بإبطال جزء كبير من الرسوم الجمركية التي فرضها دونالد ترمب، المشهد التجاري العالمي، وأثار تساؤلات واسعة بشأن مصير سلسلة اتفاقات أبرمتها إدارته خلال الأشهر الماضية مع شركاء تجاريين كبار، وفق ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز. وقضت المحكمة بأن استخدام ترمب لقانون الطوارئ الاقتصادية الصادر عام 1977 لفرض رسوم «متبادلة» على حلفاء وخصوم على حد سواء يتجاوز صلاحياته الدستورية، ما ألغى بظلال من الشك على اتفاقات خفضت بموجبها بعض الدول رسوماً كانت ستبلغ مستويات أعلى، مقابل تعهدات استثمارية وتجارية لصالح أمريكا.

الإمارات تحبط هجمات سيبرانية ممنهجة



أعلن مجلس الأمن السيبراني في الإمارات نجاح المنظومة السيبرانية الوطنية في إحباط هجمات ممنهجة ذات الطابع الإرهابي، مستهدفة البنية التحتية الرقمية والقطاعات الحيوية في الدولة، في محاولة لزعزعة الاستقرار وتعطيل الخدمات الأساسية، وفي هذا السياق، أكد مجلس الأمن السيبراني أن «سلامة الأفراد، وحماية البيانات الشخصية، واستمرارية الخدمات الحيوية تمثل أولوية قصوى، وأن المنظومة الوطنية للأمن والدفاع السيبراني تعمل على مدار الساعة بكفاءة عالية، وبالتعاون مع مزودي الخدمات والجهات الوطنية والدولية والمنظمات المختصة»، وفق وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

روسيا تباع 300 ألف أونصة ذهب



باع البنك المركزي الروسي جزء من احتياطياته من الذهب، مستفيداً من ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، ووفقاً لبيانات نشرها بنك روسيا، انخفضت حيازات البلاد من الذهب بمقدار 300 ألف أونصة لتصل إلى 74.5 مليون أونصة. ومثلت هذه العملية أول انخفاض في احتياطيات الذهب منذ أكتوبر، وبلغت أسعار الذهب بالتوسط 4700 دولار للأونصة خلال يناير. ويشير ذلك إلى أن عملية البيع بتلك الأسعار قد تدّر نحو 1.4 مليار دولار للميزانية.

وسط تفاؤل بالأداء والنمو

«وربة كابيتال» تستعد لاعتماد نتائج الربع الثاني مطلع مارس

مجلس إدارة «وربة كابيتال» يجتمع لاعتماد نتائج الربع الثاني

في خطوة تعكس التزامها المؤسسي بمعايير الحوكمة والشفافية، أعلنت شركة وربة كابيتال القابضة عن تحديد موعد اجتماع مجلس إدارتها يوم الأحد الموافق 1 مارس 2026 في تمام الساعة 1:45 ظهراً، وذلك لمناقشة واعتماد البيانات المالية المرحلية المجمعة للربع الثاني المنتهي في 31 يناير 2026. ووفق إفصاح رسمي موجه إلى بورصة الكويت فإن تحديد موعد الاجتماع يندرج ضمن الإجراءات التنظيمية المعتادة، ولا يترتب عليه أي أثر مالي جوهرى فوريز. وشهدت الفترة الأخيرة نشاط استثماري للشركة توج بإعلان عدد من كبار المساهمين عن تغيير هدف التملك إلى استثمار طويل الأجل، في خطوة تعكس تنامي ثقة الملاك الرئيسيين في متانة المركز المالي للشركة وأفاقها المستقبلية. حيث أعلن رجل الأعمال محمد عبيد فراج العرادة، المالك لنحو 29.98% من رأسمال «وربة كابيتال» بعدد 8.99 مليون سهم، بتغيير هدف تملكه إلى استثمار طويل الأجل، بما يدعم استقرار هيكل الملكية، ويبيح برسائل إيجابية

للسوق بشأن قوة السهم وجاذبيته الاستثمارية. كما أعلن المساهم محمد عيسى نصف العصفور، المالك لنحو 15% من رأس المال بعدد 4.5 مليون سهم، إلى استثمار طويل الأجل. وتعد هذه التحولات في أهداف التملك مؤشراً إيجابياً على قناعة الأطراف الاستثمارية الكبرى بقدرة «وربة كابيتال» على تحقيق أداء إيجابي خلال الفترات المقبلة، في ظل استراتيجية واضحة، وتنفيذ مدروس على المستويين الاستثماري والتشغيلي. وتشير هذه التطورات إلى أن الشركة مقبلة على مرحلة نمو أكثر استقراراً، مدعومة بثقة الملاك، وتوجهات توسعية محسوبة، ما يعزز النظرة الإيجابية لأداء «وربة كابيتال» ويقيى موقعها ضمن الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة الكويت. كما تُعد هذه التحولات عنصراً داعماً للاستثمار، لما توفره من وضوح في الرؤية واستقرار في قاعدة الملاك، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة السوق والمستثمرين، ويعزز جاذبية السهم كخيار استثماري مدعوم من أطراف استثمارية كبيرة.

مضيّق تايوان.. «صدمة الرقائق» تهدد الاقتصاد العالمي

صالح ص 13

بيتكوين تفقد دعم «وول ستريت»

طالع ص 10

تغطية الاكتتاب 1127% تؤكد ثقة المستثمرين

من إعادة الهيكلة إلى التوسع... «المعدات» تدخل عصر الانطلاق

1 سهولة جاهزة لتمويل التوسعات والعقود الكبرى

شركة المعدات القابضة: من إعادة الهيكلة إلى آفاق النمو المستدام

المرحلة الأولى: ثقة استثمارية استثنائية

نسبة تغطية الاكتتاب 1127%

إقبال كثيف يعكس ثقة المساهمين والمؤسسات في المسار الجديد للشركة للتوسعة الاستراتيجية وتمويل التوسعات المستقبلية والعقود الكبرى دون ضغوط مالية.

المرحلة الثانية: مؤشرات التحافي والصلابة المالية

8 ملايين دينار رأس المال

وفول راس المال لهذا المستوى مع مرونة عالية في إدارة التوسع مع صيانة عالية للعمليات التشغيلية.

المرحلة الثالثة: الممار الاستراتيجية 2026

خفض الخسائر بنسبة 85%

حفظت الشركة نقداً وائضاً في المراجعة نتيجة برنامج خفض التكاليف المستقبلية.

المرحلة الرابعة: الرؤية المستقبلية (نقطة الانطلاق)

عصر النمو المستدام

تحقيق أرباح تشغيلية مستقرة مستقبلاً.

المرحلة الخامسة: مفاصلة التحافي

أعلنت الشركة بديان مرسلة لعقد الهيئة المالية والإدارية وأصبحت جاهزة للمستقبل.

البنك اطلق الدورة السابعة من برنامج «شهادة المدقق الشرعي المعتمد»

الهارون: «المركزي» حريص على توفير الكفاءات المدربة والمؤهلة للقطاع المصرفي والمالي



شهدته الدورات الماضية من البرنامج، حيث قدمت تلك الدورات للمؤسسات المصرفية الإسلامية كفاءات وطنية مميزة اجتازوا جميع متطلبات الحصول على هذه الشهادة التي باتت إلزامية لممارسة أعمال التدقيق الشرعي على الجهات المصرفية والمالية الإسلامية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وأضاف المحافظ أن تطوير الكوادر البشرية المؤهلة فنياً ومهنيًا في جميع جوانب العمل المالي والاقتصادي والمصرفي في الكويت، ومن ضمنها الخدمات المالية والمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هو توجه استراتيجي لدى بنك الكويت المركزي، ومن هنا يأتي الحرص على رفد القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت بالكفاءات المدربة والمؤهلة على أعلى المستويات في المجالات الضرورية لعمل الجهاز المصرفي، وتنمية رأس المال البشري القادر على دفع الصناعة المصرفية في الكويت إلى مزيد من التطور والريادة.

وكان بنك الكويت المركزي قد أصدر بتاريخ

صرح محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية بإسأل الهارون عن إطلاق الدورة السابعة من برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد، الذي يساهم في تعزيز حوكمة أعمال الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في الكويت، وترسيخ أسس التدقيق الشرعي على أعمال تلك البنوك، وهو أحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية ويتولى إدارتها وتنفيذها معهد الدراسات المصرفية.

ونوه المحافظ بأهمية البرنامج الموجه لرفع كفاءة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يعد التدقيق من أساسيات حوكمة الرقابة الشرعية، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي والصناعة المصرفية عامة، مشيرًا إلى أن حاجة القطاع المصرفي والمالي إلى مزيد من الكوادر الجديدة في مجال التدقيق الشرعي، وإلى تطوير مستوى تأهيل الكوادر الحالية، كانا الدافع وراء إطلاق هذا البرنامج ونجاحه، كما نوه بالإقبال الكبير الذي

اكتتاب تاريخي يتجاوز 11 ضعفًا يؤكد ثقة السوق

عصر جديد لـ «المعدات القابضة»... انطلاقة استراتيجية تعيد رسم موقعها في السوق

1 هيكلة مالية ناجحة تمهد لانطلاقة تشغيلية قوية

2 استراتيجية 2026 تركز على العقود الكبرى والتحالفات الدولية

كتب مساعد صالح

في مشهد يعكس تحولاً نوعياً في مسار قطاع الخدمات الصناعية والإنشائية بالكويت، أعلنت شركة المعدات القابضة نجاحها في إتمام زيادة رأس المال بنسبة تغطية استثنائية بلغت 1127%، في واحدة من أقوى عمليات الاكتتاب التي شهدتها السوق خلال السنوات الأخيرة. هذه النسبة القياسية لا تمثل مجرد رقم مالي، بل تعكس قراءة واضحة لمزاج المستثمرين وثقتهم المتنامية في مستقبل الشركة بعد مرحلة إعادة هيكلة وصفت بأنها نموذج لإدارة التحول المؤسسي.

ميزانية نظيفة

إطلاق أنظمة ذكية لإدارة الأصول والأساطيل بهدف خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية وتكظيم الاستفادة من الموارد.

تغطية الاكتتاب

يرى محللون أن تجاوز الاكتتاب حاجز 11 ضعفًا يحمل دلالة استراتيجية تتجاوز التمويل، إذ يعكس وجود سيولة مؤسسية كانت تترقب نقطة التحول للدخول. ومن المتوقع أن توجه هذه الأموال لدعم التوسعات الرأسمالية وسداد الالتزامات المتبقية، ما يحزر التدفقات النقدية المستقبلية ويمنح الشركة مرونة مالية تمهد لتحقيق أرباح تشغيلية مستقرة، وربما التمهيد لتوزيعات مستقبلية عند ترسيخ الربحية.

عودة قوية

المؤشرات الحالية، ماليًا وتشغيليًا، توحي بأن الشركة تفتح اليوم على أعتاب مرحلة مختلفة تمامًا عن وضعها قبل عامين. فقد تحولت من كيان يواجه تحديات هيكلية إلى مؤسسة تمتلك سيولة، واستراتيجية واضحة، ودعمًا استثمارياً قوياً.

وبين ثقة المساهمين، وتماسك الميزانية، وخارطة التوسع الطموحة، ترسل الشركة إشارة واضحة إلى السوق مفادها أن مرحلة البناء انتهت، وأن مرحلة الانطلاق قد بدأت بالفعل — انطلاقة مرشحة لأن تعيد رسم موقعها بين اللاعبين الرئيسيين في قطاعها خلال الفترة المقبلة.

الانتقال من التعافي إلى الريادة

ومن المرتقب أن لا تقتصر المرحلة المقبلة على تثبيت التعافي، بل تشهد انتقالاً استراتيجياً نحو التوسع والنمو، عبر خطة تركز على ثلاثة محاور رئيسية:

1 - اقتناص العقود الكبرى:

تستهدف الشركة التوسع في مشاريع البنية التحتية والطاقة داخل الكويت وأسواق الخليج،

عصر جديد لشركة «المعدات القابضة»: من التعافي إلى الريادة الاستراتيجية

استراتيجية 2026 (مرحلة الانطلاق)

ميزانية نظيفة وهيكل مالي صلب نجاح الشركة في إطفاء الخسائر المتراكمة وتقليص الخسائر التشغيلية بنسبة تجاوزت 85%.

حصاد التحول المالي (مرحلة التمكين)

نسبة تغطية الاكتتاب

تجاوز الاكتتاب حاجز 11 ضعفًا، مما يؤكد الثقة المؤسسية الكبيرة في مستقبل الشركة.



8 ملايين دينار كويتي رأس مال جديد

سهولة نقدية جاهزة للتوظيف المباشر في الأنشطة الاستثمارية لتعزيز القيمة الدفترية.



اقتناص العقود الكبرى والإقليمية

استهداف مشاريع البنية التحتية والطاقة الكبرى في الكويت وأسواق الخليج.



التحالفات الدولية والرقمنة

إبرام شركات عالمية لنقل التكنولوجيا وتطبيق أنظمة ذكية لإدارة الأصول لرفع الكفاءة.



التحول نحو الربحية المستدامة

تحرير التدفقات النقدية المستقبلية لتعميق الطريق لتحقيق أرباح مستقرة وتوزيعات للمساهمين.

خاص «عالم الاقتصاد»

4 «المعدات» تتحول من مرحلة التعافي إلى منصة نمو مستدام

3 ميزانية نظيفة وسيولة جاهزة للتوسع

اتحاد المصارف يعلن بدء تنفيذ السحوبات المؤجلة أولاً

استئناف سحوبات البنوك بعد العيد

1 القطاع المصرفي يستأنف حملاته التحفيزية بعد احتمال الموافقات

2

استئناف السحوبات يعزز الثقة ويعيد الزخم للبرامج الادخارية

أعلن اتحاد مصارف الكويت استئناف سحوبات البنوك للعملاء بعد استيفاء جميع الموافقات الرسمية المطلوبة من الجهات المختصة، في خطوة تعكس عودة الدورة التشغيلية الكاملة لهذه البرامج الترويجية والادخارية التي تشهد إقبالاً واسعاً من المتعاملين.

وأوضح الاتحاد في بيان رسمي أن استئناف السحوبات جاء عقب الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة من بنك الكويت المركزي، إلى جانب إصدار

التراخيص المطلوبة من وزارة التجارة والصناعة، بما يضمن توافق الإجراءات مع الأطر القانونية والرقابية المنظمة لعمل القطاع المصرفي في الدولة. وأشار البيان إلى أن تنفيذ السحوبات سيبدأ بعد عطلة عيد الفطر المبارك

مباشرة، وفق الجداول الزمنية التي تحددها كل جهة مصرفية على حدة، موضحاً أن البنوك ستبشر أولاً بإجراء السحوبات المؤجلة التي تم تعليقها سابقاً، على أن يتم استكمال السحوبات الجديدة لاحقاً بعد الانتهاء من تسوية

جميع السحوبات المترتبة. وأكد الاتحاد أن هذه الخطوة تأتي في إطار الحرص على تعزيز الشفافية والامتثال التنظيمي، وضمان تنفيذ السحوبات وفق أعلى معايير النزاهة والحوكمة، بما يحافظ على ثقة العملاء

ويعزز مصداقية البرامج التسويقية المرتبطة بالحسابات والمنتجات المصرفية المختلفة.

وتعد السحوبات الدورية التي تنظمها البنوك من الأدوات التسويقية الرئيسية في القطاع المصرفي الكويتي، إذ تسهم في تنشيط الودائع وتشجيع ثقافة الادخار لدى الأفراد، فضلاً عن دعم التنافسية بين المؤسسات المصرفية عبر تقديم جوائز وحوافز متنوعة تستقطب شرائح واسعة من العملاء

3 ضرورة استيفاء موافقات بنك الكويت المركزي وتراخيص وزارة التجارة والصناعة

3

أخبار الشركات

«مزايا» تناقش مقترح توزيع أسهم منحة مجانية

تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية 2025 والتعاملات التي ستمت خلال السنة المالية 2026 والموافقة عليه واعتماده وتناقش الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر حساباً أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2026 وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ووفقاً لنص المادة 20 من النظام الأساسي. وتنتظر العمومية في الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2026.

مرحلية (نصف أو ربع سنوية)، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد نسبة التوزيع، على أن يكون التوزيع من أرباح حقيقية، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وألا يسبب هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة. وتبحث العمومية اقتراح توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة الأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها والمصادقة عليه. وتناقش تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة، والبيانات المالية للسنة المالية 2025 والمصادقة عليهم. كما سيتم استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات ونجح تطبيق جزاءات مالية وغير مالية على الشركة (إن وجدت)، وتقرير التعاملات التي

تناقش الجمعية العامة العادية لشركة المزايا القابضة يوم 16 مارس من عام 2026، مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المنتهية 2025. ووفقاً لبيان لبورصة الكويت، فإن الجدول يتضمن الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية من أسهم الخزينة بنسبة 2.5% على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في يوم الاستحقاق كل بنسبة ما يملكه من أسهم دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس مال الشركة أو زيادة في عدد الأسهم المصدرة. وتستحق هذه الأسهم المساهمون المقيدون في سجلات الشركة، في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 23 أبريل 2026 ويتم توزيعها بتاريخ 30 أبريل 2026، مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف بما يراه مناسباً في كسور الأسهم. وتناقش تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح

«راسيات»: استقالة «رواسي الكويت» من مجلس الإدارة

أعلنت شركة راسيات القابضة تقدم شركة رواسي الكويت القابضة باستقالتها من عضوية مجلس الإدارة لأسباب تنظيمية داخلية. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، كشفت أنه بناءً على ذلك تقدم ممثلي الشركة كلاً من مشاري أيمن بودي رئيس مجلس الإدارة، و عثمان أيمن بودي نائب رئيس مجلس الإدارة باستقالتهم من عضوية مجلس الإدارة. وأكدت الشركة أن هذه الاستقالة لا تعكس أن نية للتخارج أو تقليص الملكية من قبل الملاك الحاليين، و مجرد توزيع الملكية بينهم. كما يستمر مجلس الإدارة في ممارسة مهامه بالشكل المعتاد مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم تمثيل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وعليه سيتم الدعوة لاجتماع مجلس الإدارة للبت في الاستقالة ومناقشة استدعاء العضو الاحتياطي. وحققت «راسيات» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 2.45 مليون دينار، مقارنة بـ 965.12 ألف دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية تقدر بـ 154.30%.

عمومية «الصالحية» تناقش توزيع 15 فلساً أرباح نقدية

وتناقش العمومية عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. كما سيتم استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليها، وتفويض المجلس بالتعاملات التي سوف تتم خلال السنة المالية 2026، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن 2025. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية 2026 مع مراعاة مدة التعبير الإلزامي لمراقبي الحسابات

وتناقش الجمعية العامة العادية لشركة الصالحية العقارية في 6 ابريل 2026 توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن 2025 بنسبة 15 % من القيمة الإسمية للسهم (بواقع 15 فلس للسهم الواحد) وذلك بعد خصم أسهم الخزينة. وكشفت وفق بيان لبورصة الكويت أن ذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد 10 أيام عمل بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة، على أن يبدأ توزيع الأرباح بعد 3 أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق وتفويض مجلس الإدارة بتعديل هذا الجدول الزمني في حال تعذر الاعلان عن تأكيده قبل 8 أيام على الأقل من تاريخ الاستحقاق.

وتناقش العمومية مناقشة على «المشتركة» 77.34 مليون دينار

ترسية مناقصة على «المشتركة» 77.34 مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات أنه ورد في جريدة «الكويت اليوم» قرار مجلس إدارة الجهاز بالموافقة على ترسية مشروع العقد الرابع غرب الكويت على الشركة (رابع أقل الأسعار) بقيمة 77.34 مليون دينار كويتي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، أوضحت أن مدة التنفيذ تبلغ 60 شهراً، ومن المتوقع تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع. يُشار إلى أن المناقصة رقم RFP-2141028 تخص مشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها لشركة نفط الكويت.

«السكب» تتحول للربحية في الربع الرابع مع توصية بتوزيع نقدي

«السكب» تتحول للربحية في الربع الرابع مع توصية بتوزيع نقدي

أظهرت القوائم المالية لشركة السكب الكويتية تحولها للربحية في الربع الرابع من عام 2025؛ تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية. وحققت الشركة 3.64 ألف دينار أرباحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي، مقابل 21.82 ألف دينار خسائر الربع الرابع من عام 2024؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت اليوم. وحققت «السكب» في عام 2025 ربحاً بقيمة 2.26 مليون دينار، بانخفاض 67.2% عن مستواه في العام السابق له البالغ 6.88 مليون دينار. وعزا البيان النتائج المسجلة إلى الانخفاض

في إيرادات الاستثمار المحققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل مع الفترة المقارنة، وتسجيل دخل من تحصيل شيك خاص بقضية صدر بها حكم بالفترة المقارنة. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال، بواقع 5 فلو للسهل الواحد بعد موافقة الجهات المختصة. وكانت «السكب» قد حققت ربحاً في تسعة الأشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 2.25 مليون دينار، بتراجع 67.3% عن مستواه بالفترة نفسها من العام السابق له البالغ 6.90 مليون دينار.

أرباح «بورتلاند كويت» ترتفع 16.2%

ارتفعت خسائر شركة المعادن والصناعات التحويلية بنسبة 346.99% على أساس سنوي، خلال الربع الرابع من عام 2025؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت. سجلت «معادن» خسائر في الربع الرابع المنتهي بـ 31 ديسمبر بقيمة 302.61 ألف دينار، مقابل 67.70 ألف دينار خسائر الشركة، في الفترة ذاتها من عام 2024. ومُنتج الشركة بخسائر بقيمة 44.68 ألف دينار خلال عام 2025، مقابل أرباح بلغت 62.02 ألف دينار في عام 2024، بانخفاض 27.96%. وعزا البيان النتائج المحققة بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات من عمليات الشركة (البيعات، إيرادات الخدمات، إيراد الإيجار). وكانت أرباح «معادن» قد قفزت في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي 4437% عند 257.93 ألف دينار، مقارنة بـ 5.69 ألف دينار في الفترة ذاتها من العام 2024.

خسائر «معادن» ترتفع 346.99% خلال الربع الرابع

أظهرت البيانات المالية لشركة أسمنت بورتلاند كويت ارتفاع أرباحها خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 16.20% على أساس سنوي، مع توصية بتوزيع نقدي. وحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، بلغت أرباح الشركة، في الربع الرابع المنتهي بـ 31 ديسمبر الماضي 1.24 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1.06 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024. وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 2.66 مليون دينار في العام الماضي، مقارنة بأرباح عام 2024 البالغة 4.63 مليون دينار، بانخفاض نسبته 42.61%.

وعزت الشركة النتائج المحققة إلى النقص في مجمل الربح، وتكوين مخصص قضاياء بمبلغ 1.39 مليون دينار كويتي. وأوصى مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 40% من رأس المال أي 40 فلساً للسهم الواحد، بمبلغ إجمالي 4.01 مليون دينار كويتي. وسجلت «أسمنت الكويت» في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي ربحاً بقيمة 4.49 مليون دينار، مقارنة بـ 2.54 مليون دينار ربح الفترة المماثلة من العام السابق، بارتفاع 77%.

ضوابط صارمة للسوق الإلكتروني وحماية موسعة للمستهلك

مرسوم أمير يينظم
التجارة الرقميةمهلة 6 أشهر لتوفيق
الأوضاع قبل التطبيق

2

إطار تشريعي متكامل لتعزيز
الثقة بالمعاملات الرقمية

1

كما نص على عقوبات تشمل الحبس أو الغرامة مع إمكانية مضاعفتها عند التكرار، ومصادرة الأدوات المستخدمة في الجريمة وإغلاق المتجر المخالف، إضافة إلى تحميل المدير الفعلي للشخص الاعتباري المسؤولية إذا ثبت علمه بالمخالفة أو استفادته منها.

دورياً، إضافة إلى التعامل فقط مع مزودي الدفع المرخص لهم من بنك الكويت المركزي، وعدم فرض رسوم على وسائل الدفع الإلكتروني إلا بموافقة المسبقة.

لجان رقابية وعقوبات رادعة

استحدث القانون لجننتين متخصصتين:

- لجنة المخالفات للنظر في التجاوزات وإقرار الصلح أو الإحالة.
- لجنة تسوية المنازعات للفصل في النزاعات بين المستهلكين ومقدمي الخدمات، وتكون قراراتها نهائية وفق اللائحة التنفيذية.

ومن أبرز الضمانات، أتاح القانون للمستهلك إرجاع المنتج أو استبداله خلال 14 يوماً من الاستلام واسترداد قيمته بذات وسيلة الدفع أو وسيلة متفق عليها، بشرط بقاء المنتج بحالته الأصلية.

ضوابط إعلان وأمن سيبراني

نظم المرسوم الإعلانات الرقمية، فأوجب تضمينها بيانات صحيحة وواضحة عن المنتج والسعر ووسائل الاتصال، مع حظر أي معلومات مضللة. كما ألزم مزودي الخدمات بتطبيق معايير الأمن السيبراني المعتمدة وتحديث أنظمة الحماية

المؤلف والأمن السيبراني وقواعد المنافسة.

تنظيم شامل وإشراف حكومي

أسند المرسوم مهمة تنظيم القطاع والإشراف على تطبيق أحكامه إلى وزارة التجارة والصناعة، حيث اشترط القيد في سجلاتها قبل مزاولة أي نشاط تجاري رقمي. كما ألزم مزودي المنتجات والخدمات بالإفصاح عن بيانات واضحة في متاجرهم الإلكترونية، ومنح المستهلك حق تعديل أو إلغاء التعاقد إذا لم يوفر النظام وسيلة لتصحيح الأخطاء.

في خطوة تشريعية جديدة تعكس تسارع التحول الرقمي في الكويت صدر مرسوم أمير يينظم العمل بقطاع التجارة الرقمية، مستهدفاً تحقيق توازن بين دعم الابتكار وضمان حماية المستهلك وترسيخ الشفافية والعدالة في المعاملات الإلكترونية.

ويضع القانون إطاراً تنظيمياً شاملاً يعزز الثقة في البيئة الرقمية ويشجع الاستثمار والمنافسة، بما يتماشى مع مستهدفات التحول الرقمي والتنمية المستدامة، مع مراعاة التشريعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك وحقوق

لجنتان للفصل في المخالفات
وتسوية المنازعات

4

حق إرجاع السلع خلال
14 يوماً دون رسوم

3

ضغوط بيعية تهبط بالمؤشرات والسيولة عند 39.6 مليون دينار

البورصة... نشاط انتقائي يحكم
السوق وسط حذر المستثمرين9 قطاعات في المنطقة الحمراء و«بيتك»
يتصدر التداولات النقدية

1

المؤشرات تغلق منخفضة مع
استمرار الضبابية الخارجية

2

كتب مساعد صالح

ملخص أداء بورصة الكويت:
الضغوط البيعية تسيطر على السوق

تراجع جماعي للمؤشرات وسط حذر استثماري ناتج عن الضبابية الجيوسياسية

مؤشرات السوق والسيولة

▼-0.53%
مؤشر السوق الأول▼-0.45%
مؤشر السوق العام

39.6

مليون دينار
سيولة الجلسةتوزعت على 130.2
مليون ألف صفقة عبر 9.9 ألف صفقةسيادة الحذر والترقب:
تأثر الأداء بالضبابية الجيوسياسية وتقلبات
الأسواق مع ميل للاحتفاظ بالسيولة.

أداء القطاعات والأسهم القيادية

▼-5.41%
قطاع التكنولوجيا: تصدّر
الضائر بانخفاض حاد9 قطاعات في
"المنطقة الحمراء"

أبرز الأسهم القيادية والتداولات

بيت التمويل الكويتي (بيتك) |
الأعلى سيولة: 4.32 مليون دينارجي إف إتش (GFH) |
الأعلى كمية تداول: 10.13 مليون سهمسهم منشآت |
الأعلى ارتفاعاً: +7.98%تباين دركة الأسعار:
انخفاض 76 سهماً مقابل
ارتفاع 35 واستقرار 19

بلغت 7.98%، بينما استقر سعر 19 سهماً دون تغيير.

من حيث النشاط، تصدر سهم جي إف إتش قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية بعد تسجيل تداولات بلغت 10.13 مليون سهم، ما يعكس استمرار الاهتمام المضاربي والنشاط المؤسسي على السهم. أما من حيث السيولة، فقد جاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بقيمة تداول بلغت 4.32 مليون دينار، ليؤكد مكانته كأحد أهم الأسهم القيادية الجاذبة للتدفقات النقدية في السوق.

وتشير قراءة فنية لأداء الجلسة إلى أن السوق ما زال يتحرك داخل نطاق عرضي مائل للهبوط، حيث لم تظهر حتى الآن محفزات قوية قادرة على دفع المؤشرات لاختراق مستويات مقاومة رئيسية، في حين يستمر المستثمرون في إعادة توزيع مراكزهم بين الأسهم القيادية والتشغيلية، مع ميل واضح للاحتفاظ بالسيولة تحسباً لأي تطورات مفاجئة.

مليون دينار كويتي، موزعة على 130.2 مليون سهم، تم تنفيذها عبر 9.92 ألف صفقة، وهو مستوى نشاط متوسط يميل إلى الهدوء النسبي مقارنة بجلسات النشاط المرتفع، ما يشير إلى تحركات انتقائية أكثر من كونها موجة بيع عشوائية.

قطاعياً، تراجع أداء 9 قطاعات دفعة واحدة، في مقدمتها قطاع التكنولوجيا الذي تصدر الخسائر بانخفاض حاد بلغ 5.41%، ما شكّل عامل الضغط الأكبر على المؤشرات. وفي المقابل، تمكن قطاعا التأمين والعقار من تسجيل ارتفاعات محدودة بلغت 0.69% و0.02% على التوالي، بينما استقر أداء قطاعين دون تغيير يُذكر، في دلالة على تباين اتجاهات السيولة بين الأسهم، وعلى مستوى حركة الأسهم، تراجعت أسعار 76 سهماً، تصدرها سهم الكوت بانخفاض نسبته 12.24%، في حين ارتفعت أسعار 35 سهماً، جاء في مقدمتها سهم منشآت بمكاسب

شهدت بورصة الكويت تراجعاً جماعياً في ختام تعاملات جلسة أمس الأحد، وسط ضغوط بيعية واسعة النطاق طالت غالبية القطاعات، ما انعكس سلباً على المؤشرات الرئيسية التي أغلقت جميعها في المنطقة الحمراء، في مشهد يعكس حذراً استثمارياً واضحاً وتراجعاً في شهية المخاطرة لدى المتعاملين.

فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.53%، كما تراجع مؤشر السوق العام بنحو 0.45%، في حين سجل مؤشر الرئيسي 50 هبوطاً بنسبة 0.12%، وتراجع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.05%، مقارنة بمستويات إغلاق جلسة الخميس الماضي. ويعكس هذا الأداء الضغوط حالة ترقب تسود أوساط المستثمرين، في ظل استمرار الضبابية المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية وتقلبات الأسواق العالمية.

على صعيد السيولة، بلغت قيمة التداول الإجمالية نحو 39.60

هل انتهى زمن الخسائر الطويلة؟

عصر جديد للأسهم.. هبوط خاطف وانتعاش قياسي

1 تحوّل جذري في إيقاع الأسواق مقارنة بالماضي

2 التكنولوجيا والخوارزميات تعيد تشكيل التداول العالمي

كتب حامد الدوسري



لم تعد أسواق الأسهم اليوم كما كانت في الماضي؛ إذ شهدت تحولات جذرية، ليس فقط في أحجامها الهائلة، بل في إيقاعها ذاته أيضاً، حيث أصبحت التقلبات أكثر كثافة، وأضحى التعافي أسرع من أي وقت مضى. رأينا، على سبيل المثال، أسهماً مثل «تسلا» وحتى «ميتا» تتراجع بشكل حاد ثم تستعيد عافيتها بسرعة، بينما أصبح السوق الأمريكي ككل يشهد تقلبات متكررة، ولكن مع تصحيحات محدودة تستمر لفترات قصيرة.

هذا التغير ليس مجرد أرقام، بل هو انعكاس لتطور في نفسية وثقافة المتداولين؛ إذ لم يعد للخوف العميق، الذي كان يطيل أمد الانهيارات ويحوّلها إلى كوابيس لا تنتهي بالنسبة للبعض، المكانة نفسها في أسواق اليوم. لكن مع هذا التطور في الأسواق والعقلية، هل يمكن أن يأتي يوم يربح فيه الجميع؟ أم أن طبيعة الأسواق تقرر دائماً وجود فائز وخاسر؟

• كيف تغيرت الأسواق؟

بالنظر إلى السوق الأمريكية مثلاً، نجد أنها تظهر تاريخاً على المدى الطويل أنماطاً دورية متشابهة، لكن حجم ومدة ارتفاع التقلبات قد تغيرا. خلال انهيار أكتوبر 1929 المرتبط بالكساد العظيم، بلغ التقلب الفعلي على مدار أسبوعين مستوى قياسياً قدره 127%، ثم سجل 130% خلال انهيار «الإثنين الأسود» عام 1987.

بلغ هذا المؤشر 97% خلال ذروة الأزمة المالية العالمية، فيما قفز مؤشر «فيكس» (الذي أطلق عام 1993 ويقاس التقلبات المتوقعة ويتابعه المستثمرون عن كثب اليوم) إلى 80 نقطة من 36 نقطة، ثم بلغ 83 نقطة خلال انهيار جائحة كورونا.

تشير هذه الأرقام إلى أن الارتفاعات الحادة في التقلبات لا تزال تحدث، لكن الانهيارات الحديثة (2008 و2020) كانت أضعف وأقل حدة نسبياً، كما تقلصت فترات التعافي في العقود الأخيرة.

في فترة الكساد العظيم، انخفض مؤشر «داو جونز» على مدار سنوات وفقد نحو 90% من قيمته، ولم يستعد ذروته التي بلغها عام 1929 إلا في نوفمبر 1954، أي بعد 25 عاماً.

أما بعد الأزمة المالية، فلم يستغرق مؤشر «إس أند بي 500» سوى نحو أربع سنوات لاستعادة مستوياته التي سجلها في أكتوبر 2007، بينما كان انهيار الجائحة والتعافي اللاحق أسرع بكثير؛ إذ انخفض المؤشر 34% بين

فبراير وأواخر مارس 2020، لكنه وصل إلى مستوى قياسي جديد بحلول أغسطس من العام نفسه. هذه التقلبات السريعة تضرب بعض الأسهم منفردة أحياناً؛ فمثلاً انخفض «ميتا» من قرابة 340 دولاراً إلى ما دون 90 دولاراً (74%) خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2022، لكنه عوض جميع خسائره في العام التالي وأغلق فوق 350 دولاراً.

في الماضي، كان انهيار مماثل يعني «حكماً بالسجن المؤبد» للمستثمر داخل السهم، أي الاستسلام لحقيقة أنه لن يعوض خسائره قبل سنوات طويلة، وربما عقود، أو الخروج منه مع قبول الخسارة، وربما حتى تركه للورثة ليفصلوا في شأنه.

• ما وراء هذا التغير؟

يبدو أن الأسواق الحديثة، المدعومة بالتجارة العالمية والظروف السياسية،

نقص السيولة أو تشوهات سعرية حادة. بالتالي، قد تتحول الأسواق إلى ما يشبه حالة استقرار دائم أو حالة من عدم اليقين المستمر؛ ولن تحدث حالات الذعر والنشوة الدورية المعتادة، لأن فرضية سوء التسعير ستزول تماماً، وستتلاشى الميزة الاستثنائية للأسهم التي تتيح للبعض بناء الثروات بسرعة.

إن سوقاً بلا انهيارات يعني سوقاً بلا فرص قوية؛ إذ يشير تحليل لشركة إدارة الأصول «هارتفورد» إلى أن 78% من أفضل أيام مؤشر «إس أند بي 500» كانت خلال فترات انخفاض السوق، ما يعني أن تجنب أوقات الانهيار يترتب عليه تفويت أفضل فترات الصعود. ولو تجاهل المستثمرون أفضل عشرة أيام تداول في السوق الأمريكية خلال الثلاثين عاماً الماضية، لانخفضت عوائدهم الإجمالية إلى النصف تقريباً، ولو تجاهلوا أفضل ثلاثين يوماً لانخفضت عوائدهم بنحو 83%.

سوق الأسهم ذات محصلة إيجابية على المدى الطويل، إذ تحقق الشركات قيمة حقيقية عبر الأرباح وتوزيعاتها والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى نمو السوق ككل؛ لكن التفوق على السوق مسألة نسبية، فمكاسب بعض المستثمرين تعني أداءً أقل لآخرين مقارنة بالمؤشر. تحتاج الأسواق إلى آراء ومعلومات وصفتات متباينة لكي تعمل؛ فبيع أحد المتداولين هو شراء لآخر، وعملياً لا يمكن لعالم يربح فيه الجميع أن يستمر دون خلل دائم في التسعير أو فقاعات مزمنة. وعلى الرغم من أن طرح سؤال «ماذا لو؟» مفيد فكرياً، فإن الواقع يشير إلى أن الأسواق تعمل بالخسائر كما تعمل بالمكاسب؛ فتكبد البعض للخسائر يتيح مكاسب للآخرين، وهذا المد والجزر لا الفوز الدائم هو ما يدعم النمو طويل الأجل لأسواق رأس المال.

والأزمة المالية العالمية وانهيار الجائحة.. ويعكس ذلك وعياً متزايداً بأهمية الفرصة التي تأتي بعد الانهيار.

• لماذا لا يربح الجميع إن؟

تخيل أن كل مستثمر يفهم «سر» التوقيت في سوق الأسهم، فيشتري دائماً عند أدنى سعر ويبيع عند أعلى سعر؛ في الواقع، إذا حاول الجميع استغلال فرصة انخفاض السوق، فلا بد أن يكون هناك من يبيع عند ذلك الانخفاض.

إذا فكر الجميع بالطريقة نفسها، فلن يوجد متداول مستعد للبيع عند أدنى سعر (ولا مشتري عند أعلى سعر)، وفي هذا السيناريو الافتراضي ستتكيف الأسعار بسرعة لاستيعاب التحركات معقلنة المعروفة، وهو ما يبدو متسقاً مع نظرية كفاءة السوق، مما لا يترك مجالاً للربح السهل.

عملياً، سيؤدي التداول المتزامن تماماً إلى تراجع التقلبات؛ فبدون بائعين يفترقون إلى المعلومات المؤثرة، تصبح الأسعار أقل تقلباً نظراً لتطابق المعلومات المتاحة لدى المشترين والبائعين، ومع ذلك ستظهر مفارقات جديدة.

إذا توقع الجميع «القاع»، سيرفع ضغط الشراء الأسعار قبل ارتفاع القيم الأساسية الفعلية، مما يخلق فقاعات؛ أما إذا عرفت الذروة الوشيك، فسيسبب الجميع مسبقاً، وبالتالي لن تتشكل ذروة. لكن الأهم: إذا كان لدى الجميع المستوى نفسه من الفهم العميق للسوق، فمن سيبيع ومن سيشتري؟

• هل يحدث ذلك مستقبلاً؟

إن فهم الجميع لأمر مثل التوقيت الصحيح سيؤدي إلى القضاء على تقلبات السوق الطبيعية، والأخطر أن الأسعار ربما لن ترتفع إلا بدخول مستثمرين جدد، مما قد يتسبب في

وقت مضى، بينما تتدفق رؤوس الأموال بسلاسة عبر الحدود.

كما أن أسواق الأسهم اليوم تشهد «أعلى مستوى من التكامل» في التاريخ؛ وعملياً، يعني ذلك أن انهيار أو الازدهار يمكن أن ينتشر عالمياً بسرعة كبيرة، كما حدث خلال الأزمة المالية وهلع الجائحة، في حين كانت الأسواق قبل قرن من الزمان محلية النطاق إلى حد كبير.

وفي مثال على تطور أدوات إدارة السوق، فعلت الجهات التنظيمية الأمريكية آليات وقف التداول خلال انهيار مارس 2020، وهو إجراء لم يكن موجوداً في عام 1929، وكانت النتيجة أن الخوف غالباً ما يبلغ ذروته ثم ينحسر بسرعة.

• هل تغير المستثمرون أنفسهم؟

أدى تسارع وتيرة الانهيارات الحديثة وتدفق المعلومات إلى تغيير سيكولوجية السوق؛ فسرعة انتشار الأخبار، والتداول عالي التردد، وآليات وقف التداول تُسهم في تقليص فترات الذعر.

يعود المستثمرون اليوم عموماً إلى شراء الأسهم التي خسروها بسرعة أكبر من السابق، مما يعكس عقلية صقلتها المعرفة المتاحة للجميع بفضل الإنترنت والتكنولوجيا، وذاكرة جماعية تتوق إلى الانتعاش السريع.

ساهمت سرعة نقل الأخبار، والتكامل العالمي، والاستجابات السياسية واسعة النطاق في الحد من المخاوف؛ ونتيجة لذلك، انعكست عمليات التصحيح التي تطلها شعور بالهلع في السنوات الأخيرة (2018 و2020 و2022) في غضون أسابيع أو أشهر، لا سنوات.

تقول «إنفيسكو»: «غالباً ما تحدث أفضل الأيام بالقرب من أسوأ الأيام، فقد شهدنا 24 يوماً من أقوى 30 يوماً لمؤشر «إس أند بي 500» خلال الثلاثين عاماً الماضية أثناء انفجار فقاعة الإنترنت

أصبحت قادرة على استيعاب الصدمات بسرعة أكبر مقارنة بانهيارات الماضي المطولة، كما يبدو أن عقلية المستثمرين تطورت كثيراً عما كانت عليه في القرن العشرين.

في عام 1971، أصبحت «ناسداك» أول بورصة إلكترونية في العالم، إذ ربطت المتعاملين على مستوى الولايات المتحدة عبر الحاسوب، مما ألغى الحاجة إلى متخصصي قاعة التداول.

اليوم، تُعد جميع البورصات الرئيسية تقريباً أنظمة إلكترونية أو «هجين»، حيث تُوجّه الطلبات تلقائياً مع وصول عالمي على مدار الساعة، وتنفذ الخوارزميات معظم الصفقات.

ضاعفت التكنولوجيا والعمولة السرعة والحجم وتدفق المعلومات؛ فأصبحت أسعار الأسهم تتفاعل مع الأخبار فوراً في جميع أنحاء العالم، وأضحى التداول أرخص وأكثر شفافية من أي

3 سيكولوجية المستثمرين الجديدة تقلص فترات الذعر

4 «ميتا» و«تسلا» بين الهبوط الحاد والانتعاش السريع

5 التكامل العالمي يجعل الأزمات تنتشر والتعافي كذلك

«الوطني»: تباطؤ حاد للاقتصاد الأميركي بالتزامن مع تشدد الفيدرالي

التوترات مع إيران تلهب أسعار الطاقة وتدعم عملات السلع

1 بريطانيا تتنفس الصعداء.. التضخم يهبط لأدنى مستوياته منذ عام

2 رياح جيوسياسية تدفع النفط للقمّة.. والدولار يستعيد بريقه كمالذ آمن

قال التقرير الإيسوي عن أسواق النقد الصادر عن بنك الكويت الوطني أن الأسواق العالمية تأثرت بمزيج من الإشارات الحذرة الصادرة عن البنوك المركزية، وتباين مسارات النمو الاقتصادي، وتجدد التوترات الجيوسياسية. وفي الولايات المتحدة، عزز محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لشهر يناير تبني نهج للسياسة النقدية يتسم بالترث، حيث أشار صناع السياسة إلى تصاعد المخاطر التضخمية وعدم وجود حاجة ملحة إلى التيسير، على الرغم من استقرار أوضاع سوق العمل. وفي المقابل، جاءت بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي لشهر ديسمبر أعلى من التوقعات، فيما تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام بشكل ملحوظ إلى 1.4 %، في إشارة إلى اعتدال زخم الاستهلاك وتراجع مساهمة الإنفاق الحكومي. أما في أوروبا، فقد أظهرت مؤشرات النشاط تحسناً نسبياً، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال ثلاثة أشهر، وعودة القطاع الصناعي في ألمانيا إلى نطاق التوسع، على الرغم من استمرار ضعف الطلب وارتفاع تكاليف المدخلات. وفي بريطانيا، استمر تراجع التضخم مع انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.0 %، في أدنى مستوياته المسجلة منذ مارس 2025، بالتزامن مع تسجيل فائض مالي قياسي في يناير مدفوعاً بقوة الإيرادات الضريبية. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سجل الاقتصاد الياباني تعافياً محدوداً في الربع الرابع من العام في ظل استمرار ضعف الاستهلاك، فيما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي على سياسته التيسيرية مع الإشارة إلى مسار تدريجي لعودة التضخم إلى مستوياته المستهدفة. وفي أستراليا، عززت متانة سوق العمل التوقعات باستمرار توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو تطبيق المزيد من التشديد النقدي. من جهة أخرى، ساهم تصاعد

في أسواق العملات الأجنبية، فقد عكست التداولات هذه المؤثرات المتعارضة، مع استمرار النظرة الإيجابية تجاه تداولات اليورو أمام العملات الأخرى في ظل توقعات بارتفاع اليورو أمام الجنيه الإسترليني، بينما ينظر إلى تراجعات اليورو أمام الدولار كفرص للشراء، مع توقعات بتحرك تدريجي نحو مستويات أعلى خلال الأجل المتوسط.

الولايات المتحدة

محضر اجتماع الفيدرالي لشهر يناير يكشف نهجاً حذراً للسياسة النقدية مع إمكانية استمرار تصاعد المخاطر التضخمية على الرغم من استقرار سوق العمل. أظهرت محاضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المنعقد يومي 27 و28 يناير تبني نهج أكثر حذراً حيال تطبيق المزيد من خطوات التيسير النقدي، حيث حذر عدد من المسؤولين من أن استمرار الضغوط التضخمية قد يستدعي العودة إلى التشديد. وصوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأغلبية 10 أصوات مقابل صوتين على الإبقاء على معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية ضمن نطاق 3.5 - 3.75 %، فيما أبدى عضوان معارضتهما مفضلين خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. ورأى صناع السياسة أن المخاطر الهبوطية في سوق العمل قد تراجعت، في حين ظلت مخاطر التضخم ماثلة إلى الاتجاه الصعودي، مع تأكيد الالتزام بتحقيق المستوى المستهدف للتضخم البالغ 2 %، وأظهرت البيانات اللاحقة إضافة 130 ألف وظيفة خلال شهر يناير، مع تراجع معدل البطالة إلى 4.3 %، إلى جانب تسجيل مؤشر أسعار المستهلكين لارتفاع محدود. وما يزال تسعير الأسواق يعكس احتمال خفض سعر الفائدة بحلول شهر يونيو، على الرغم من مراجعة الأسواق لبعض توقعاتها في ضوء المستجدات الاقتصادية.

نفقات الاستهلاك

ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة بنسبة 0.4 % على أساس شهري في ديسمبر 2025، مسجلاً أسرع وتيرة نمو

منذ فبراير ومتجاوزاً التوقعات، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع والخدمات. كما صعد المؤشر الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.4 %، متخطياً التقديرات، في حين ارتفعت أسعار الغذاء وسجلت تكاليف الطاقة زيادة بوتيرة أبطأ. وعلى أساس سنوي، تسارع معدل التضخم العام لنفقات الاستهلاك الشخصي إلى 2.9 %، فيما ارتفع المؤشر الأساسي إلى 3 %، وكلاهما جاء أعلى من المتوقع. وتعكس هذه البيانات تجدد زخم الضغوط التضخمية بنهاية العام وفقاً للمقياس السعري المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

تباطؤاً حاداً

سجل الاقتصاد الأميركي نمواً بمعدل سنوي قدره 1.4 % في الربع الرابع من العام 2025، متباطئاً بشكل ملحوظ مقارنة بنسبة 4.4 % المسجلة في الربع الثالث من العام، وأقل من التوقعات البالغة 3 %، ليعود أضعف أداء على أساس ربع سنوي منذ الربع الأول من العام. واعتدلت وتيرة إنفاق المستهلكين إلى 2.4 %، إذ عوض التراجع الهامشي في مشتريات السلع النشاط القوي الذي شهده قطاع الخدمات. كما شكلت التجارة الخارجية عامل آخر من عوامل الضغط على النمو، مع انخفاض الصادرات بنسبة 0.9 %، وتراجع الواردات بوتيرة أبطأ. وشهد الإنفاق الحكومي والاستثمار انكماشاً حاداً عكس المكاسب المحققة في الفترات السابقة، في حين تحسنت استثمارات الأصول الثابتة بدعم من ارتفاع الإنفاق على الملكية الفكرية والمعدات، إلى جانب تراجع أثر الانكماش في قطاعي المنشآت والسكان. وعلى مستوى العام 2025 ككل، نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2.2 % مقابل 2.8 % في العام 2024، مدفوعاً بصورة رئيسية بإففاق المستهلكين والاستثمار، وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 97.789.

منطقة اليورو

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو الصادر عن HCOB إلى 51.9 في فبراير 2026 مقابل 51.3 في يناير، متجاوزاً التوقعات البالغة 51.5، ومسجلاً أقوى توسع لنشاط القطاع الخاص منذ نوفمبر. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بأكبر زيادة في الإنتاج الصناعي منذ أغسطس 2025، إلى جانب تسارع نمو قطاع الخدمات. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أوضاع الطلب ضعيفة نسبياً، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة بوتيرة هامشية في ظل استمرار تراجع الطلب الخارجي، بينما انخفض التوظيف للشهر الثاني على

التوالي، واستمرت الأعمال المتراكمة في الانكماش. وتسارعت وتيرة تضخم تكاليف المدخلات إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال 34 شهراً، في حين هدأت وتيرة نمو أسعار المخرجات هامشياً. وعلى الرغم من تراجع ثقة الأعمال بشكل محدود، إلا أنها ظلت عند ثاني أعلى مستوياتها المسجلة خلال 21 شهراً. وفي ألمانيا، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى 50.7 من 49.1، متجاوزاً التوقعات ومشيراً إلى أول توسع يسجله القطاع منذ يونيو 2022. وارتفع الإنتاج للشهر الثاني على التوالي بأسرع وتيرة منذ أكتوبر، فيما سجلت الطلبات الجديدة أقوى زيادة لها في نحو أربعة أعوام بدعم من تحسن الطلب على الصادرات. كما ارتفعت الأعمال المتراكمة للمرة الأولى منذ مايو 2022، مع تباطؤ ملحوظ في وتيرة تراجع التوظيف. وعلى صعيد الأسعار، واصلت تكاليف المدخلات ارتفاعها بأسرع وتيرة منذ ديسمبر 2022، بينما سجلت أسعار المخرجات زيادة هامشية، منهيبة ثلاثة أشهر متتالية من التراجع.

وأنتهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1780.

المملكة المتحدة

تباطؤ تضخم أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة إلى أدنى مستوياته منذ مارس 2025 مع اتساع مسار انحسار الضغوط السعرية على الرغم من ترسخ تضخم الخدمات. تباطؤ معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المملكة المتحدة إلى 3.0 % في يناير 2026 مقابل 3.4 % في ديسمبر، بما يتسق مع التوقعات ومسجلاً أدنى مستوياته منذ مارس 2025. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصورة رئيسية بانخفاض وتيرة تضخم أسعار النقل والغذاء، إذ ارتفعت تكاليف النقل بنسبة 2.7 % على أساس سنوي، فيما تراجع تضخم أسعار الغذاء إلى 3.6 %، كما اعتدلت وتيرة الضغوط السعرية عبر قطاعات الإسكان والمرافق العامة والترفيه، بما يعكس اتساع نطاق انحسار التضخم، إلا أن تضخم قطاع المطاعم والفنادق ارتفع إلى 4.1 %، ما يبرز استمرار صلابته تضخم الخدمات. من جهة أخرى، انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 3.1 %، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته منذ أغسطس 2021، في إشارة إلى التراجع التدريجي للضغوط السعرية الكامنة. وعلى أساس شهري، تراجعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.5 %، لتعكس بذلك الارتفاع المسجل الشهر السابق، ما يدعم مسار تراجع الضغوط التضخمية.

ارتفاع الإيرادات الضريبية

سجل صافي اقتراض القطاع العام في المملكة المتحدة، باستثناء بنك القطاع العام،

فائضاً قدره 30.4 مليار جنيه إسترليني في يناير 2026، مقابل 14.5 مليار جنيه إسترليني في العام السابق، متجاوزاً التوقعات البالغة 23.8 مليار جنيه إسترليني، ليسجل أكبر فائض يتم تسجيله لشهر يناير منذ بدء تسجيل البيانات في العام 1993. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع الإيرادات بمقدار 16.8 مليار جنيه إسترليني على أساس سنوي، بدعم من المستويات القياسية للإقرارات الضريبية وضريبة أرباح رأس المال، مع تسريع دفع الضرائب لعمليات بيع الأصول قبيل الزيادات الضريبية المرتقبة. في المقابل، ارتفع الإنفاق العام بصورة محدودة بنحو 0.9 مليار جنيه إسترليني، حيث عوضت زيادة الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية انخفاض تكاليف فوائد الدين الحكومي. وعلى الرغم من الأداء الشهري القوي، بلغ إجمالي الاقتراض التراكمي منذ بداية السنة المالية وحتى يناير 112.1 مليار جنيه إسترليني، وهو أقل من التوقعات الصادرة عن مكتب مسؤولية الموازنة البالغة 120.4 مليار جنيه إسترليني، لكنه يظل خامس أعلى مستوى اقتراض للفترة الممتدة من أبريل إلى يناير على الإطلاق.

وأنتهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3482.

آسيا والمحيط الهادئ

الاقتصاد الياباني يسجل تعافياً محدوداً في الربع الرابع من العام 2025 مع تحسن الاستثمار وضعف الاستهلاك. سجل الاقتصاد الياباني نمواً هامشياً بنسبة 0.1 % على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2025، متعافياً من انكماش بنسبة 0.7 % في الربع الثالث من العام، لكنه جاء دون التوقعات التي أشارت إلى نمو قدره 0.4 %، وجاء النمو مدفوعاً بانتعاش استثمارات الأعمال (التي ارتفعت بنسبة 0.2 % مقارنة بانكماش سابق بلغت نسبته 0.3 %)، في حين تباطأ الاستهلاك الخاص بشكل ملحوظ إلى 0.1 %، مسجلاً أضعف وتيرة له خلال عام، متأثراً باستمرار الضغوط المعيشية ولا سيما ارتفاع أسعار الغذاء. وظل الإنفاق الحكومي محدوداً عند 0.1 %، فيما لم تساهم التجارة الخارجية في النمو، مع تراجع كل من الصادرات والواردات. وتشير البيانات إلى أن أثر الرسوم الجمركية الأميركية بدأ يتلاشى تدريجياً، إلا أن التوترات مع الصين ما تزال قائمة، في وقت تستعد فيه السلطات لتعزيز الاستثمار العام الموجه عقب حصولها على تفويض انتخابي قوي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين

الياباني عند مستوى 155.05. أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي سعر الفائدة الرسمي دون تغيير عند 2.25 % في فبراير، بما يتسق مع توقعات الأسواق، ليستقر عند أدنى مستوياته المسجلة منذ منتصف العام 2022. وأشار صناع السياسات إلى أن السياسة النقدية ستظل داعمة خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار أثر التخفيضات السابقة في دعم التعافي الاقتصادي واستيعاب فائض الطاقة الإنتاجية. وعلى الرغم من بقاء التضخم عند مستويات تفوق النطاق المستهدف البالغ 3-1 % هامشياً، إلا أن اعتدال وتيرة ضغوط الأجور والأسعار يشير إلى العودة التدريجية نحو المستوى المتوسط البالغ 2 % خلال العام المقبل. وتعكس البيانات الأخيرة تحسن زخم النشاط الاقتصادي، بدعم من ارتفاع أسعار الصادرات، وزيادة الاستثمار، وتحسن ثقة الأعمال. إلا أن إنفاق الأسر وأوضاع سوق العمل ما تزال تتسم ببعض الضغوط السلبية. وبصفة عامة، ترى اللجنة أن المخاطر المحيطة بالأفاق متوازنة، مؤكدة أن القرارات المستقبلية ستظل معتمدة على البيانات الاقتصادية.

وأنتهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5974.

سوق العمل الأسترالي

حافظ سوق العمل في أستراليا على متانته خلال شهر يناير، مع استقرار معدل البطالة عند 4.1 % مقارنة بتوقعات بلغت 4.2 %، ما عزز توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو استمرار التشديد النقدي، وارتفع عدد الوظائف بمقدار 17.8 ألف وظيفة مدفوعاً بالكامل بزيادة قدرها 50.5 ألف وظيفة بدوام كامل، في حين تراجعت الوظائف بدوام جزئي بمقدار 32.7 ألف وظيفة. واستقر معدل المشاركة عند 66.7 %، بينما ارتفع معدل العمالة الناقصة بشكل طفيف إلى 5.9 %، وتراجع معدل التوظيف إلى 63.9 %، وعقب صدور البيانات، ارتفعت عائدات السندات الحكومية لأجل ثلاث سنوات بمقدار 7 نقاط أساس لتصل إلى 4.31 %، كما واصل الدولار الأسترالي مكاسبه ليصل إجمالي ارتفاعه منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 5.5 %، ووصل سعر الفائدة الرسمي حالياً إلى 3.85 %، فيما تعكس تسعيرات الأسواق احتمالات مرتفعة للمزيد من التحركات نحو رفع أسعار الفائدة، في ظل بقاء توقعات التضخم فوق النطاق المستهدف البالغ 2-3 %، وتقدير معدل التضخم غير المتسارع للبطالة عند 4.6 %.

وأنتهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7083.

3 الصناعة الألمانية تكسر حاجز الانكماش.. والنشاط الاقتصادي في أوروبا يبلغ ذروة 3 أشهر

3



شارك في جلسة حوارية ناقشت آليات تطوير المحتوى الرقمي

«الوطني» يستعرض ريادته في صناعة المحتوى المسؤول خلال الملتقى العربي لصناع المحتوى

1 بسكي: «الوطني» البنك الأكثر حضوراً وتفاعلاً على منصات التواصل في الكويت
2 العسكر: الاستدامة جزء أصيل من إستراتيجية المحتوى الرقمي لبنك الكويت الوطني

فرح بسكي وسعود العسكر خلال مشاركتهما في الجلسة الحوارية

وفي جانب الاستدامة، أكد العسكر أن البنك ضاعف جهوده خلال السنوات الخمس الماضية، لتصبح الاستدامة جزءاً أصيلاً من استراتيجيته للمحتوى الرقمي، عبر توظيف المنصات لتوعية الجمهور بدور البنك في التمويل المستدام ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتعزيز الوعي الوطني بأهمية الانتقال نحو اقتصاد أكثر مسؤولية.

المصرفي على مستوى الكويت والمنطقة. من جهته، استعرض العسكر دور المحتوى الرقمي في دعم برامج المسؤولية المجتمعية للبنك في مجالات التعليم والصحة والرياضة والثقافة، مشيراً إلى أن سباق NBK Run الذي يشارك فيه أكثر من 7000 متسابق سنوياً يعد نموذجاً لفعالية التغطية الرقمية في تعزيز ثقافة الحياة الصحية.

غير النشطة. واختتمت بسكي حديثها قائلة إن استراتيجية المحتوى لدى بنك الكويت الوطني أسهمت في تحويل صورته من بنك تقليدي إلى علامة تجارية إنسانية قريبة من الناس من خلال لغة بسيطة وإبراز موظفين حقيقيين وتسليط الضوء على قيم العمل داخل «الوطني»، مما عزز ارتباط الجمهور بالبنك وجعله مرجعاً إقليمياً في تطوير المحتوى

في رسائل البنك التوعوية ورغبته في اكتساب معرفة مالية موثوقة وذات قيمة. ولفتت بسكي إلى أن «الوطني» قدّم مبادرات رائدة في هذا المجال، أبرزها برنامج «Bankee» - أكبر برنامج للثقافة المالية في المدارس الابتدائية في الكويت - وذلك بالتعاون مع وزارة التربية وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، مبيّنة أن البرنامج يهدف إلى تعريف الطلبة بأساسيات الكسب والادخار والصرف والمسؤوليات المالية، وغرس قيم الأمانة والنزاهة والعمل الجماعي. وأضافت: «يواصل البنك كذلك دعم حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، وتعد أكبر حملة توعية مصرفية في المنطقة، حيث تهدف إلى رفع الوعي المصرفي والمالي لعملاء البنوك، وتتبنى موضوعات توعوية غاية في الأهمية، من أبرزها، الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال، وأفضل السبل للاستفادة من الخدمات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من المواضيع المهمة».

وأضافت أن العملاء اليوم يفضلون التفاعل الرقمي السريع، حيث يرى 70-80% منهم أن القنوات الرقمية هي خيارهم الأول للتواصل، فيما يعتقد 60% أن سرعة الاستجابة تؤثر مباشرة على الثقة، مشيرة إلى أن المؤسسات التي تتفاعل أسرع عبر القنوات الرقمية تسجل ارتفاعاً في مستويات الثقة والسمة بنسب تتراوح بين 20% و30% مقارنة بالمؤسسات

مليون متابع، فيما سجلت منصات 3.31 مليون تفاعل خلال العام الماضي، موضحة أن نحو 90% من متابعي حسابات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي هم من داخل الكويت، ما يبرز قوة التأثير المحلي للبنك، إلى جانب انتشار يمتد خارج الحدود عبر 10% من المتابعين. وشددت على أن بنك الكويت الوطني يعد الجهة المصرفية الأكثر حضوراً وتفاعلاً رقمياً في الكويت، ما أتاح له نهجاً استباقياً في إدارة المحتوى من خلال إطلاق مبادرات مبتكرة بدلاً من الاكتفاء برد الفعل، مشيراً إلى أن دخول البنك منصة تيك توك كان مثلاً على هذا التوجه الاستباقي، حيث تعامل معها بوصفها مساحة ثقافية مهمة للشباب وليس منصة ترفيهية فقط. وفي محور الثقافة المالية، أوضحت بسكي أن البنك يضع هذا الملف ضمن أولويات محتواه التوعوي، حيث يعمل على تعزيز الوعي المالي والشمول المصرفي وحماية المجتمع من خلال منصاته الرقمية، مشيرة إلى أن الدراسات تؤكد أن الأفراد الذين يتمتعون بثقافة مالية جيدة تزيد احتمالية ادخارهم بمقدار الضعف مقارنة بغيرهم.

وأضافت أن حملات التوعية بالاحتيال عبر القنوات الرقمية أثبتت قدرتها على خفض الخسائر بنسبة تتراوح بين 30% و40%، في حين يسجل المحتوى التعليمي المتخصص الذي ينشره البنك معدلات تفاعل تفوق المحتوى الترويجي بثلاث إلى أربع مرات، وهو ما يعكس ثقة الجمهور

سأط بنك الكويت الوطني الضوء على أهمية المحتوى المسؤول على وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي المجتمعي، ودور المؤسسات والعلامات التجارية وصنّاع المحتوى في تعزيز هذا الدور، وذلك خلال مشاركته في جلسة حوارية ضمن فعاليات الملتقى العربي لصنّاع المحتوى 2026 الذي استضافه مركز جابر الأحمد الثقافي. وشهدت الجلسة التي شارك فيها كل من نائب رئيس مساعد - إدارة التواصل الرقمي في بنك الكويت الوطني، فرح بسكي، وموظف أول - إدارة التواصل الرقمي، سعود العسكر، مناقشة متخصصة حول آليات تطوير المحتوى الرقمي المسؤول وكيفية إسهامه في دعم القضايا المجتمعية وترسيخ الثقة بين الجمهور والمؤسسات، إضافة إلى استعراض التجارب الرائدة للبنك في هذا المجال. واستعرضت بسكي خلال الجلسة رؤية بنك الكويت الوطني ودوره المتنامي في التأثير الرقمي على المستويين المحلي والإقليمي، مؤكدة أن المحتوى الرقمي أصبح اليوم من أهم القنوات الفعالة لنشر المعرفة وتمكين المجتمع وتعزيز الوعي، خاصة في ظل الوجود اليوم المكثف لأكثر من نصف سكان العالم على منصات التواصل الاجتماعي، ومن بينهم أكثر من 70% من الكويتيين، ما يجعل هذه المنصات بيئة مؤثرة في بناء الوعي المجتمعي. وأشارت بسكي إلى أن «الوطني» يمتلك واحدة من أكبر قواعد المتابعين في الكويت والمنطقة، بما يفوق 2.4

البنك التجاري يحتفل بالأعياد الوطنية



لتعزيز الثقة بالنفس والدمج المجتمعي وإبراز مواهبهم، وهو ما يعكس التزاماً بتعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية. كما أضافت أماني الورع أن مشاركة فريق قطاع التواصل المؤسسي بالبنك للجمعية الكويتية لمتلازمة داون احتفالاً بهم بفرحة الأعياد الوطنية ساهمت في رسم الابتسامة على وجوه أبناءنا وبناتنا من ذوي الهمم، ويأتي ذلك كجزء من سلسلة المبادرات المجتمعية ضمن أجندة التجاري مشاركة فئات المجتمع المختلفة فرحة الاحتفالات بالأعياد الوطنية والتي تهدف في مجملها إلى تعزيز روح الانتماء والولاء للوطن، بما يتماشى مع جهود البنك والتزامه بتعزيز القيم الوطنية والإنسانية والخيرية في جميع مبادراته المجتمعية.

وفي ختام الفعالية، توجهت الهيئة الإدارية في الجمعية الكويتية لمتلازمة داون بالشكر والتقدير للبنك التجاري الكويتي على مشاركة الطلبة والطالبات فرحة الاحتفال بالأعياد الوطنية وإدخال السعادة في قلوبهم، متمنين للبنك وفريق التواصل المؤسسي كل التوفيق والازدهار.

في إطار التزام البنك المستمر بمسؤوليته الاجتماعية، وتزامناً مع احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية، شارك البنك التجاري الكويتي في فعالية الاحتفال بالأعياد الوطنية مع الجمعية الكويتية لمتلازمة داون، وذلك بهدف تقديم الدعم والرعاية لفئة ذوي الهمم الجديرة بكل رعاية وتقدير. هذا، ويضع البنك التجاري ذوي الهمم ومتحدى الإعاقة في بؤرة اهتمامه من خلال تقديم جميع سبل المساعدة بهدف دمجهم في نسيج المجتمع والحرص على زيارتهم في العديد من المناسبات خلال العام، لا سيما في الأعياد الوطنية، وذلك من منطلق مسؤولية البنك المجتمعية وفي سياق تعزيز التواصل المستمر مع هذه الفئة الجديرة بالاهتمام.

وفي تعليقها على هذه المشاركة، قالت نائبة مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري - أماني الورع: «نحرص في البنك التجاري دائماً على إرساء مفاهيم التلاحم والتكاتف مع كافة فئات المجتمع، وعلى دعم ذوي الهمم بشكل خاص ومشاركتهم احتفالاً بهم بالمناسبات السعيدة

بمشاركة 96 فريقاً و1000 لاعب بجميع المحافظات بيت التمويل ينظم أكبر بطولة في كرة القدم بمشاركة الهيئة العامة للرياضة

السريع : فرصة لإبراز المواهب الشابة ودعم الأنشطة الرياضية وروح المنافسة



فيصل السريع

الجماعية مثل حملة افطارسائم، وتقديم خدمة الضيافة في المساجد وأنشطة رياضية وشبابية وتفاعل يومي مع الجمهور، ومسابقات وجوائز، وفعاليات توعوية، ومشاركة الافطار مع العديد من الجهات التي تؤدي واجبها أثناء موعد الافطار، وكذلك توزيع السلة الغذائية «ماجلة رمضان»، في تأكيد جديد على ريادة بيت التمويل الكويتي في المسؤولية الاجتماعية.

الفعاليات بما يحدث ذلك من رواج في حركة التجارة وانعاش السوق، بالإضافة الى الدور المهم على الصعيد الاجتماعي وحيوة الفرد وبرز الامثلة على ذلك دعم الصحة العامة وتحسين جودة الحياة وروح المشاركة والتفاعل الايجابي بين افراد المجتمع . وقال ان البطولة تأتي ضمن برنامج اجتماعي وثقافي حافل ينظمه بيت التمويل الكويتي تحت عنوان «تواصل بالخير في شهر الخير» ويتضمن العديد من المبادرات

من خلال تنظيم البطولات والفعاليات على اعلى المستويات من الاعداد والترتيب . و اضاف السريع بأن البطولة ستشهد مباريات يومية في كرة القدم بين 96 فريقاً ، على 3 ملاعب منتشرة في انحاء الكويت ، وسيخصص ملعب لكل محافظتين ، فيما ستقام احتفالية كبيرة في نهائي البطولة من المتوقع ان يشارك فيها عدد كبير من المسؤولين والمعنيين بالرياضة ، بالإضافة الى جماهير ومحبي كرة القدم ، معرباً عن ثقته في ان البطولة ستتمثل فرصة كبيرة لظهور العديد من المواهب والقدرات المتميزة في كرة القدم ، ما يجعلها بمثابة مهرجان لتخريج مشاريع لاعبين موهوبين، يمكن ان تستقطبهم الفرق الكبرى لتدعيم صفوفها وقدراتها في مجال المنافسات المختلفة .

ونوه السريع بالدور المهم الذي تلعبه الهيئة العامة للرياضة وضرورة دعم اعمالها ومساندة توجهاتها بما يعمق من الدور المؤثر للرياضة في حياة المجتمع ، حيث تعد الأنشطة والفعاليات الرياضية من مكونات النشاط الاقتصادي واليات دعمه ، يعد ان اصبحت الرياضة صناعة تستقطب استثمارات كبيرة ، وينفق من خلالها مبالغ طائلة سواء في الترويج للفعاليات او الصرف على

اعلن بيت التمويل الكويتي عن تنظيم أكبر بطولة رمضانية في كرة القدم على مستوى الكويت ، بمشاركة استراتيجية مع الهيئة العامة للرياضة ، ومشاركة أكثر من 1000 لاعب من المحافظات الست، وذلك ضمن اهتمام البنك المتواصل بالشباب وتقديره لدور النشاط الرياضي في حياة المجتمع وحركة الاقتصاد ، بالإضافة الى تفعيل اطر التعاون القائمة مع الهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية بالرياضة، ومساهماته في تعزيز دورها من خلال أنشطة وفعاليات مشتركة في مجالات مختلفة . وقال المدير التنفيذي للعلاقات المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية في بيت التمويل الكويتي ، فيصل السريع، ان البطولة الرياضية في كرة القدم التي تنظم بالتعاون مع الهيئة العامة للرياضة ، ستستمر لمدة اسبوع ، وتستهدف شريحة الشباب من سن 16 عاماً فما فوق ، وقد شهدت اقبالا كبيراً فور الاعلان عن تنظيمها ، واكتمل عدد الفرق المسجلة في وقت قياسي، ما يؤكد أهمية وحيوية البطولة وجدوى فكرتها وحاجة الساحة الرياضية اليها في هذا الوقت ولهذا الفئة العمرية ، مؤكدا حرص بيت التمويل الكويتي على تعزيز مفهوم الرياضة للجميع وتوسيع الممارسات الرياضية

صالتها لإفطار الصائم تعود في عامها التاسع عشر بالتعاون مع «الشؤون»

عطاءً يتجدد كل رمضان: «زين» تجمع الصائمين على موائد الخير



نواف الغربلي وفايز الديحاني يتوسطان مسؤولي زين والشؤون

ومبادرات حملة زين الشهر الرمضانية، التي تواصل زين من خلالها تجسيد رسالتها في صناعة أثر مجتمعي مستدام، وترسيخ قيم المحبة والتراحم والتكافل التي يميّز بها المجتمع الكويتي. وتأتي هذه المبادرة امتداداً لغاية زين «اتصال دائم.. حياة أجمل»، إذ تواصل الشركة ترجمة حضورها في المجتمع إلى أثر ملموس يُلامس احتياجات الناس ويُعزّز قيم التضامن خلال الشهر الفضيل.

على تحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة خلال الشهر المبارك. كما يشارك في تنظيم المبادرة فريق شبكة شباب زين FUN للعمل بنظام جزئي من طلبة الجامعة، في خطوة تعكس اهتمام زين بإشراك الجيل القادم في مبادراتها المجتمعية، وتمكينهم من اكتساب الخبرة الميدانية وتعزيز قيم المسؤولية والعطاء، بما يسهم في إعدادهم لقيادة المستقبل. وتأتي هذه المبادرة ضمن سلسلة برامج

مناطق الكويت بالتعاون مع شريكها الاستراتيجي البنك الكويتي للطعام والإغاثة، من خلال الشاحنات التي تنطلق يومياً لتغطية العديد من المواقع في أنحاء البلاد. ويُشرف فريق زين بشكل مباشر على تنظيم المبادرة ومتابعة تنفيذها اليومي، بمشاركة فريق «زين الشهور» التطوعي المكوّن من موظفي الشركة من مختلف القطاعات والإدارات، بما يعكس روح العمل الجماعي لدى عائلة زين وحرصها

والطفولة وتنمية المجتمع بوزارة الشؤون الاجتماعية فايز الديحاني، وإمام المسجد الكبير الشيخ عمر الدمخي، في تأكيد على قوة الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي في تنفيذ مبادرات نوعية تلبي احتياجات المجتمع وتُعزّز أثر العمل الإنساني خلال الشهر الفضيل. وتقدّم زين هذا العام قرابة 30 ألف وجبة إفطار على مدار الشهر الكريم، عبر موائد الإفطار في صالة جليب الشيوخ، إلى جانب توزيع الوجبات في مختلف

مع حلول شهر رمضان المبارك، انطلقت مبادرة زين السنوية لإفطار الصائم في عامها التاسع عشر بصالة جليب الشيوخ بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تستقبل الصائمين يومياً طوال الشهر الفضيل ضمن حملة زين الشهر الرمضانية، لتُجسد التزام الشركة بنشر قيم العطاء والتكافل خلال موسم الخير. شارك في تدشين موائد زين الشهر كل من الرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغربلي، ومدير إدارة المرأة

الأهلي الكويتي يعرف بحملة لنكن على دراية خلال فعاليات متنوعة

لتعزيز وعي المجتمع بحقوقهم وواجباتهم عند إجراء التعاملات المصرفية



2 تعاون وثيق مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت لنشر محتوى الحملة

المستويات ضمن التزامه بتعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي وزيادة حضوره في المجتمع المحلي. ويقوم البنك ضمن الحملة بشرح الخدمات والحلول المصرفية المتنوعة، وأنواع البطاقات والحسابات المصرفية، والخدمات الرقمية، وسبل الادخار والاستثمار، وسبل مواجهة عمليات الاحتيال المصرفي والمالي. وتعد جميع هذه المحاور جزءاً من حملة لنكن على دراية التي تستمر فعاليتها لعام جديد، وسط حرص البنك الأهلي الكويتي على المساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة لها ضمن دوره الرائد في القطاع المصرفي داخل السوق المحلي. وسيستمر البنك بابتكار أساليب جديدة لتوعية العملاء والتفاعل معهم من أجل تعزيز وعيهم المصرفي والمالي وحمايتهم على مختلف المستويات ضمن مساهمته الدائمة في حملة لنكن على دراية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بما يعكس دوره كمؤسسة مسؤولة في دولة الكويت.

1 التعريف بالحملة في مؤتمر جمعية المحامين واليوم الرياضي وكأس سمو الأمير

يستمر البنك الأهلي الكويتي في الترويج لحملة لنكن على دراية والتعريف بمواضيعها المختلفة خلال مشاركته في رعاية العديد من الفعاليات التي تقام في دولة الكويت على مدار العام، ضمن التزامه التام بدعم جهود بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت في إنجاح الحملة وتحقيق الشمول المالي في أوساط جميع شرائح المجتمع الكويتي. ولهذه الغاية قام البنك مؤخراً بتعريف المشاركين على مواضيع الحملة في مؤتمر الطفل الذي أقامته جمعية المحامين وفي اليوم الرياضي في منطقة الشعب الصحية وخلال المباراة النهائية لكأس سمو الأمير لكرة القدم، ومهرجان نادي بورشه الكويت السنوي، بهدف زيادة ثقافتهم المصرفية والمالية حول حقوقهم وواجباتهم عند إجراء المعاملات المصرفية مع البنوك. وتعكس هذه الجهود حرص البنك الدائم على القيام بدوره في دعم الحملة الوطنية وتأكيد أهمية القطاع المصرفي، وهو يواصل تقديم محتوى مميز وجاذب على منصاته لزيادة وتعزيز الثقافة المالية على جميع

ضمن حملة البنك الرمضانية «عوايدنا دوم تجمعنا»

«نقصة الخليج» تتواصل لدعم المبادرين والمشروعات الكويتية



مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035. تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل خلال بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المتكاملة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة. وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات متنوعة، ومختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.

العادة الكويتية الأصيلة، تجسداً لروح الأخوة والمحبة والتعاون في المجتمع. يذكر أن بنك الخليج قام بتطوير فكرة «نقصة الخليج» من شكلها البسيط القائم على توزيع أطباق بسيطة من أكل البيت، إلى الأهل والجيران والأصدقاء، إلى نوع من الدعم الذي تقدمه مؤسسات المجتمع الكبرى إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توزيع منتجاتها مجاناً على الجمهور، مما يساعدهم على توزيع منتجاتهم بشكل أكبر على الجمهور، ويحقق لهم المزيد من الانتشار والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء، ويزيد قدرتهم على النمو والتوسع، وهي الأمور التي يعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويعزز بنك الخليج التزامه بمواصلة جهوده على تعزيز معايير الاستدامة في المجتمع، على المستويات المجتمعية والاقتصادية والبيئية، عبر العديد من المبادرات التي يتم انتقاؤها بعناية لتعود بالنفع على البنك والمجتمع، بما يتوافق

ضمن حملة «عوايدنا دوم تجمعنا»، والتي تشمل حزمة كبيرة من الفعاليات والمبادرات خلال شهر رمضان الفضيل، يواصل بنك الخليج تنظيم فعاليات «نقصة الخليج» أسبوعياً، بالتعاون مع العديد من المبادرين والمشروعات الكويتية. وكانت البداية في الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك مع مطعم Beastro فرع الأفيون، الذي استقبل العشرات من عملاء بنك الخليج الراغبين في الاستفادة من العرض المجاني على العديد من المنتجات المميزة، وفي الأسابيع التالية سيتم التعاون مع مطعمي دار حمد و«جيا».

ويحرص بنك الخليج سنوياً على التواصل مع المجتمع طوال شهر رمضان الكريم من خلال العديد من الفعاليات منها «نقصة الخليج»، وذلك بهدف دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، وكذلك إحياء تلك

المؤشر العام يفقد 67.64 نقطة

بورصة قطر تتراجع %0.60 بعد مراجعة «فوتسي راسل»

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/02/22	2026/02/19	الشركة	الترتيب
(% 3.05)	1.620	1.671	ودام	1
(% 2.58)	0.794	0.815	السلام	2
(% 2.10)	3.035	3.100	إنماء القابضة	3
(% 2.00)	4.026	4.108	استثمار القابضة	4
(% 1.98)	4.841	4.939	ناقلات	5
(% 1.79)	3.349	3.410	ميزة	6
(% 1.51)	1.241	1.260	بلدنا	7
(% 1.50)	15.110	15.340	نبراس للطاقة	8
(% 1.50)	0.922	0.936	دلالة	9

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد على انخفاض، بالتزامن مع تراجع خمسة قطاعات، وذلك عقب صدور المراجعة النصف سنوية لمؤشرات «فوتسي راسل».

تراجع المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.60 % فاقداً 67.64 نقطة، ليصل إلى مستوى 11161.42 نقطة، مقارنةً بمستوى إغلاق يوم الخميس الماضي. وتضمنت المراجعة إدراج شركة «زاد القابضة» ضمن مؤشر الشركات ذات رأس المال الصغير، وخروج «الملاحه القطرية» من مؤشر الشركات ذات رأس المال المتوسط، إلى جانب استبعاد «دلالة للوساطة والاستثمار القابضة»، و«إنماء القابضة»، و«قطر وعمان للاستثمار» من مؤشر الشركات ذات رأس المال الصغير. ومن المقرر أن تدخل هذه المراجعة حيز التنفيذ مع افتتاح السوق يوم الاثنين 23 مارس 2026. وضغط على أداء الجلسة تراجع خمسة قطاعات، تصددها قطاع النقل بانخفاض قدره 1.66 %، بينما ارتفع قطاعا التأمين والاتصالات بنسبة 0.77 % و 0.30 % على التوالي.

وتراجعت السيولة إلى 236.63 مليون ريال مقابل 474.93 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، كما انخفضت أحجام التداول إلى 89.98 مليون سهم مقارنةً بـ 150.13 مليون سهم في الجلسة السابقة، مع تنفيذ 14.01 ألف صفقة مقابل 26.76 ألف صفقة الخميس الماضي.

ومن بين 52 سهماً نشطاً، تصدر سهم «قطر وعمان» قائمة التراجعات بين 31 سهماً منخفضاً بنسبة 6.06 %، فيما ارتفعت أسعار 21 سهماً، يتقدمها سهم «كيو إل إم» بنسبة 3.09 %، واستقرت أسعار ثلاثة أسهم، وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم تداول بلغ 10.31 مليون سهم، بينما تصدر سهم «استثمار القابضة» السيولة بقيمة بلغت 22.15 مليون ريال.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/02/22	2026/02/19	الشركة	الترتيب
64.35 %	0.853	0.519	قطر وعمان	1
3.09 %	2.500	2.425	كيو إل إم	2
2.67 %	15.370	14.970	البرة	3
1.88 %	3.900	3.828	الأهلي	4
1.58 %	2.959	2.913	مقدام القابضة	5
1.51 %	2.425	2.389	لحار القابضة	6
1.41 %	5.319	5.245	مجمع للتاعي	7
1.30 %	2.421	2.390	قطر للتأمين	8
1.20 %	14.370	14.200	زاد	9
0.56 %	1.086	1.080	مسعيد	10

تراجع طفيف لمؤشر «مسقط 30»

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/02/22	2026/02/19	الشركة	الترتيب
10.26 %	0.129	0.117	ريسوت للإسمنت	1
6.12 %	0.104	0.098	جلفار للهندسة و للقاوات	2
4.64 %	2.930	2.800	صناعة الكابلات العمانية	3
2.85 %	0.253	0.246	الجزيرة للخدمات	4
2.35 %	0.435	0.425	أبراج لخدمات الطاقة	5
1.63 %	0.125	0.123	الشرقية للاستثمار	6
1.48 %	0.137	0.135	الأنوار للإستثمارات	7
1.38 %	0.221	0.218	أوكيو للصناعات الأساسية	8
0.94 %	0.428	0.424	العمانية للتحدة للتأمين	9
0.52 %	0.385	0.383	النهضة للخدمات	10

بضغط القطاع المالي وانخفاض السيولة

الدولي قائمة الأسهم الأنيث من حيث الحجم
بتداولات بلغت 25.6 مليون سهم، فيما تصدر
سهم بنك مسقط النشاط من حيث القيمة بنحو
6.82 مليون ريال.

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/02/22	2026/02/19	الشركة	الترتيب
(% 7.52)	0.123	0.133	مسقط للغازات	1
(% 7.50)	0.370	0.400	صلاية لخدمات اللوان	2
(% 1.54)	0.128	0.130	تأجير للتمويل	3
(% 1.39)	0.495	0.502	أسمنت عمان	4
(% 1.31)	0.226	0.229	شركة أوكيو لشبكات الغاز	5
(% 1.22)	0.404	0.409	أومنفست	6
(% 1.22)	0.081	0.082	مسقط للتمويل	7
(% 1.19)	0.166	0.168	السوادي للطاقة	8
(% 1.19)	0.166	0.168	الباطنة للطاقة	9
(% 1.14)	0.087	0.088	للحده للتمويل	10

أغلق المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الأحد متراجعاً بنسبة 0.11 %، ليقل عند مستوى 7,217.35 نقطة، فاقداً 7.83 نقطة مقارنةً بمستوياته في جلسة الخميس الماضي. وانخفض المؤشر العام اليوم بضغط من قطاعي المال والخدمات؛ إذ تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.56 %، متأثراً بهبوط سهم الخدمات المالية بنسبة 6.78 %، وتراجع سهم ظفار للتأمين بنسبة 4 %.

كما تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.02 %؛ مع تصدر سهم صلاية لخدمات الموانئ قائمة التراجعات بنسبة 7.5 %، وانخفاض سهم بركاء للمياه والطاقة بنسبة 2.91 %.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.75 %، بدعم من صدارة سهم ريسوت للأسمنت قائمة الراجين بنسبة 10.26 %، إلى جانب صعود سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 6.12 %.

وتراجع حجم التداولات الأحد بنسبة 25.13 % ليصل إلى 113.94 مليون ورقة مالية، مقابل 152.17 مليون ورقة في الجلسة السابقة. كما انخفضت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 20.76 % لتبلغ 35.47 مليون ريال، مقارنةً بنحو 44.76 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي. وتصدر سهم بنك صحار

نمو أرباح البنوك العمانية يتجاوز 10 % في 2025

تراجع مؤشر البحرين العام

انخفاض «البحرين العام» نقطة بضغط قطاعي المال والمواد الأساسية

34.66 مليون ريال (نحو 90.1 مليون دولار) مقابل 30.75 مليون ريال، بنمو نسبته 12.71 %، وسجل بنك نزوى نمواً بنسبة 10.7 % لتصل أرباحه إلى 20.05 مليون ريال (نحو 52.19 مليون دولار) مقارنةً بنحو 18.11 مليون ريال.

أما بنك صحار، فحقق أرباحاً شبه مستقرة عند 100.5 مليون ريال (نحو 261.39 مليون دولار) مقابل 100.2 مليون ريال، بنمو طفيف بلغ 0.3 %.

مليون ريال، بنمو نسبته 11.27 %، وسجل بنك ظفار نمواً سنوياً بنسبة 17.05 % بعد ارتفاع أرباحه إلى 51.05 مليون ريال (نحو 132.78 مليون دولار) مقابل 43.61 مليون ريال في 2024، فيما ارتفعت أرباح البنك الأهلي بنسبة 11.18 % لتبلغ 46.32 مليون ريال (نحو 120.39 مليون دولار) مقارنةً بنحو 41.66 مليون ريال.

كما حقق بنك عمان العربي أرباحاً بلغت

معظم البنوك، في حين بقي أداء بنك صحار شبه مستقر مقارنةً بالعام الماضي، بينما واصل بنك مسقط تصدده للقطاع من حيث حجم الأرباح.

وتصدر بنك مسقط البنوك بأرباح بلغت 255.54 مليون ريال (نحو 664.47 مليون دولار) مقابل 225.58 مليون ريال، محققاً نمواً بنسبة 13.28 %، كما سجل البنك الوطني العماني أرباحاً بقيمة 70.2 مليون ريال (نحو 182.07 مليون دولار) مقارنةً بنحو 63.1

بلغت 549 ألفاً و849 ديناراً بحرينياً، وذلك عبر تنفيذ 92 صفقة.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت أرباح القطاع المصرفي العماني المدرج في بورصة مسقط خلال عام 2025 بنسبة 10.12 %، بعدما سجلت البنوك السبعة أرباحاً مجمعة بلغت 577.32 مليون ريال عماني (نحو 1.5 مليار دولار)، مقارنةً بنحو 522.01 مليون ريال (نحو 1.36 مليار دولار) في عام 2024.

وجاء هذا النمو بدعم من تحسن أرباح

أغلق مؤشر البحرين العام تعاملات أمس الأحد على انخفاض قدره 2.56 نقطة مقارنةً بإقبال الجلسة السابقة، ليصل إلى مستوى 2,062.26 نقطة، متأثراً بتراجع مؤشري قطاع المال وقطاع المواد الأساسية.

كما تراجع مؤشر البحرين الإسلامي بمقدار 1.50 نقطة، لينتهي تداولاته عند مستوى 1,020.51 نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال الجلسة مليوناً و388 ألفاً و503 أسهم، بقيمة إجمالية

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/02/22	2026/02/19	الشركة	الترتيب
9.79 %	0.213	0.194	استيراد الاستثمارية	1
0.21 %	0.485	0.484	بيون ش.م.ب	2

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/02/22	2026/02/19	الشركة	الترتيب
(% 0.89)	1.120	1.130	أبا	1
(% 0.42)	0.238	0.239	بنك السلام	2

علاوة المخاطر الجيوسياسية تعيد رسم خريطة الأسعار

النفط يقفز بأقوى بداية منذ 2022

برنت يتجاوز 72 دولاراً بدعم علاوة مخاطر
قد تصل إلى 10 دولارات للبرميل

2

المتداولون يتسابقون للتحوط مع تصاعد
احتمالات التصعيد الأميركي الإيراني

1

ما يفسر الارتفاع السريع في أسعار برنت منذ بداية العام بنسبة تقارب 18%. ويظهر ذلك بوضوح في زيادة التقلب الضمني في عقود الخيارات قصيرة الأجل، ما يعكس توقعات حدوث تحركات حادة في حال تغير المشهد السياسي.

ورغم هذا الزخم الصعودي، لا تزال مؤشرات أساسية عدة توجي بأن السوق قد تواجه ضغوطاً هبوطية لاحقاً إذا تراجعت المخاطر الجيوسياسية أو عاد الحديث عن فائض المعروض إلى الواجهة. فبعض تقديرات المؤسسات الدولية تشير إلى أن الطلب العالمي قد ينمو بوتيرة أقل من توقعات العام الماضي، في حين يستمر الإنتاج خارج أوبك+ في الارتفاع، وهو ما قد يعيد التوازن لصالح المستهلكين في حال استقرار الأوضاع السياسية.

ويرى محللون أن العامل الحاسم في المرحلة المقبلة سيكون مسار العلاقات الأميركية الإيرانية، إذ إن أي انفراج سياسي أو تقدم دبلوماسي قد يؤدي إلى تراجع سريع في علاوة المخاطر الحالية، بينما قد يدفع التصعيد العسكري الفعلي الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير من النطاق الحالي. كما أن تحركات تحالف أوبك+ ستبقى محورياً أساسياً في ضبط التوازن، خاصة إذا قررت الدول المنتجة تعديل مستويات الإنتاج استجابة لتقلبات السوق.

في المحصلة، تبدو أسواق النفط اليوم أمام مشهد مزدوج: أساسيات تشير إلى إمكانية فائض مستقبلي في المعروض، في مقابل تسعير آني تقوده المخاطر الجيوسياسية والاضطرابات المفاجئة. وبين هذين الاتجاهين، يتحرك برنت في نطاق يتجاوز المتوسطات التي كانت متوقعة قبل أشهر قليلة، ما يعكس تحول السوق من منطق الحسابات التقليدية إلى منطق إدارة المخاطر، حيث أصبح السؤال الرئيسي ليس «كم يبلغ المعروض» بل «ما احتمال تعطله؟».



خامات بديلة كانت متوقعة لتعويض أي نقص محتمل. كما أدت موجات البرد في الولايات المتحدة إلى سحب كبير من المخزونات، وهو عامل عادة ما يضاعف حساسية السوق تجاه الأخبار السياسية، خصوصاً عندما يتزامن مع ارتفاع مستوى المخاطر.

هذا الواقع الجديد دفع المتداولين إلى إعادة تشكيل استراتيجياتهم الاستثمارية، حيث ارتفع الطلب بشكل ملحوظ على خيارات الشراء كوسيلة للتحوط ضد قفزات سريعة مفاجئة. ويشير محللون إلى أن السوق باتت تسعّر «السيناريوهات المحتملة» بدلاً من التوازنات التقليدية بين العرض والطلب، وهو

السوق لا تتعامل مع الأرقام الإجمالية للإنتاج بقدر ما تركز على الإمدادات المتاحة فعلياً للتداول في الأسواق المفتوحة.

اضطرابات الإمدادات

وفي موازاة المخاطر الجيوسياسية، ساهمت اضطرابات الإمدادات الفعلية في تعزيز الاتجاه الصعودي. فقد شهدت بعض مسارات التصدير الرئيسية انخفاضاً ملحوظاً نتيجة أعمال صيانة وأضرار تقنية وأحوال جوية قاسية، ما قلص تدفقات

ما يجعل أي تهديد even لو كان نظرياً كافياً لرفع مستوى التقلبات وزيادة الطلب على أدوات التحوط في أسواق المشتقات النفطية.

ومع أن أساسيات السوق لا تزال تشير إلى احتمالات نمو المعروض خلال العام الحالي، فإن طبيعة هذا النمو تُعد عاملاً حاسماً في تفسير السلوك السعري الحالي. فجزء كبير من الإمدادات الإضافية يأتي من مصادر تواجه تحديات لوجستية أو قيوداً تنظيمية وعقوبات، ما يقلل من قدرتها على لعب دور «صمام الأمان» السريع الذي يهدئ الأسعار عند حدوث صدمات. وتشير تحليلات حديثة إلى أن

تشهد أسواق النفط العالمية بداية قوية وغير متوقعة لهذا العام، في انعكاس مباشر لتصاعد المخاطر الجيوسياسية وتشدد العقوبات، وهي عوامل قلبت التوقعات التي كانت تشير قبل أشهر قليلة إلى احتمال دخول السوق في مرحلة فائض كبير في المعروض. فقد لامست أسعار خام برنت أعلى مستوياتها في نحو سبعة أشهر متجاوزه حاجز 72 دولاراً للبرميل، مدفوعة بموجة تحوط واسعة بين المتداولين خشية تطورات عسكرية جديدة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها احتمال تنفيذ الولايات المتحدة ضربة ضد إيران.

ويعكس هذا الصعود تحولاً واضحاً في طريقة تسعير المخاطر داخل السوق. فخلال نهاية 2025 وبداية 2026، ركزت معظم توقعات المؤسسات المالية على زيادة الإنتاج العالمي، خصوصاً مع توسع الإمدادات من خارج تحالف أوبك+، وهو ما عزز الرهان على فائض في المعروض. إلا أن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة أعادت توجيه اهتمام المتعاملين نحو عامل المخاطر، حيث تشير تقديرات متداولة في السوق إلى أن أسعار النفط تتضمن حالياً علاوة جيوسياسية قد تصل إلى ما بين 7 و10 دولارات للبرميل، في حال استمرار التوترات دون تعطّل فعلي للإمدادات.

تصاعد المخاوف

ويأتي هذا التحول في ظل تصاعد المخاوف من أي تصعيد عسكري قد ينعكس مباشرة على حركة الملاحة في مضيق هرمز، أحد أهم شرايين الطاقة في العالم. إذ يمر عبر المضيق نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط والمنتجات البترولية،

انسحاب رأس المال الأميركي يعيد تشكيل سوق العملات المشفرة

بيتكوين تفقد دعم «وول ستريت»

تراجع انكشاف العقود الآجلة في شيكاغو
إلى 8 مليارات دولار بعد ذروة 2024

2

نزوح 8.5 مليارات دولار من الصناديق المتداولة
الفورية يضغط على الزخم السعري

1



حساسية للأخبار الإيجابية مما كانت عليه في السابق. فعندما أعلنت «بلاك روك» عن منتج مرتبط بمنصة «يونيسواب»، ارتفع الرمز لفترة وجيزة قبل أن يتراجع مجدداً. وفي دورات سابقة، كانت مثل هذه الإعلانات كفيلاً بإطلاق موجات صعود طويلة، أما اليوم فيتلاشى الزخم قبل أن يكتمل.

وبحسب زاك ليندكويس، الشريك الإداري في «بيور كريبتو»، فإن «هيكل السوق انهار فعلياً في العاشر من أكتوبر»، مشيراً إلى أن درجة الاستمرارية وحدة التراجع التي شهدتها بيتكوين منذ ذلك التاريخ لم تسجل حتى خلال دورات الهبوط الكبرى في عامي 2018 و2022. وفي ظل هذا التحول، تبدو العملة المشفرة أمام مرحلة جديدة، حيث لم يعد السؤال يدور حول مدى تبني المؤسسات لها، بل حول قدرة السوق على التكيف مع واقع أصبحت فيه التدفقات الأميركية العامل الأكثر حسماً في تحديد الاتجاه.

منهجي قد تكبح تحركات الأسعار في الفترات الهادئة، لكنها تسرعها عندما يظهر محفز قوي. كما أن كثيراً من حائزي الصناديق المتداولة باتوا دون متوسط تكلفة الشراء، ما يدفعهم إلى البيع عند أي ارتداد سعري بهدف الخروج عند التعادل، وهو ما يحد من قدرة السوق على بناء موجات صعود طويلة كما حدث في دورات سابقة.

ويرى سينسر هالارن، الرئيس العالمي لتداول خارج البورصة في «جي إس آر»، أن انتشار منتجات مثل صندوق «IBIT» التابع لـ«بلاك روك» يخلق قدراً من الاستقرار المحلي عندما تتحرك الأسعار ضمن نطاق ضيق، لكنه قد يبالغ في حدة التحركات عندما يظهر محفز حقيقي، خصوصاً في ظل اعتماد بعض المنتجات على بيع الخيارات لتوليد العائد.

سوق فقدت قدرتها على الاستجابة للأخبار الجيدة

النتيجة النهائية هي سوق تبدو أقل

واضح قادر على إعادة إشعال موجة الصعود. وظلت العملة المشفرة الأصلية تتحرك في نطاق محدود قرب مستوى 67,500 دولار، دون اتجاه حاسم.

تآكل أطروحة الاستثمار المؤسسي

تتمثل المشكلة الجوهرية في أن أطروحة الاستثمار المؤسسي نفسها بدأت تتعرض للاهتزاز. فالمتستثمرون الذين تعاملوا مع بيتكوين بوصفها تحوطاً ضد التضخم أو تآكل العملات أو اضطرابات أسواق الأسهم، وجدوا أنها تتراجع بالتزامن مع المخاطر التي كان يُفترض أن تعوّضها، وأحياناً بوتيرة أسرع. أما المستثمرون الذين دخلوا السوق بدافع الزخم، فقد اتجهوا نحو أصول أكثر حركة، من الأسهم العالمية إلى الذهب.

وقد أدى تفكك هذه الصفقة الاستثمارية إلى جعل السوق أكثر هشاشة مما تبدو عليه ظاهرياً. فبحسب نيفيد لاوانت، رئيس الأبحاث في «أنكورا ديجيتال»، فإن الطلب على الانكشاف الممول بالاقتراف في بورصة شيكاغو التجارية «لم يكن بهذا الضعف منذ ما قبل اندفاع الصناديق المتداولة في منتصف 2023». ويعني انخفاض مستويات الرافعة المالية تراجع عدد المشترين القسريين عند الصعود، وكذلك تقلص قدرة السوق على امتصاص موجات البيع عند اشتدادها.

وكان جزء من الموجة المؤسسية أقرب إلى استراتيجيات ميكانيكية منه إلى قناعة استثمارية طويلة الأجل. فقد اعتمدت صناديق التحوط على صفقات «الأساس»، عبر شراء بيتكوين الفورية وبيع العقود الآجلة بعلاوة لتحقيق عائد شبه ثابت من الفارق السعري. ولم تتطلب هذه الاستراتيجية توقعاً لاتجاه السوق بقدر ما احتاجت إلى فارق عائد أعلى مما توفره الأدوات التقليدية.

وخلال معظم عام 2025، بدت هذه الاستراتيجية مجدية. لكن مع إنكماش الفارق السعري إلى ما دون عوائد سندات الخزنة بعد 10 أكتوبر، فقدت الصفقة مبررها الاقتصادي، وتوقفت التدفقات المرتبطة بها. ورغم أن هذا العامل يمثل جزءاً فقط من صورة الطلب، فإن معظم الانعكاس في الصناديق المتداولة يعكس تراجعاً أوسع في شهية المستثمرين تجاه بيتكوين نفسها.

وفي هذا السياق، قال بوهوميل فوساليك، كبير مسؤولي الاستثمار في «319 كابيتال»: «لا يوجد

كان من المفترض أن يؤدي احتضان «وول ستريت» لعملة بيتكوين إلى إدخال قدر أكبر من الاستقرار على سوق طالما اتسمت بالتقلبات الحادة. إلا أن الواقع جاء معاكساً للتوقعات؛ إذ خلق هذا الاندماج نقطة ضعف جديدة تتمثل في الاعتماد المتزايد على تدفقات رأس المال الأميركي، وهي التدفقات التي بدأت الآن في الانحسار بشكل ملحوظ.

فمنذ 10 أكتوبر، سجلت صناديق بيتكوين المتداولة الفورية المدرجة في الولايات المتحدة خروج تدفقات تُقدر بنحو 8.5 مليارات دولار، في وقت تراجع فيه الانكشاف على العقود الآجلة في بورصة شيكاغو التجارية إلى قرابة 8 مليارات دولار، أي ما يعادل نحو ثلث الذروة التي بلغها في أواخر عام 2024. كما ظلت الأسعار على منصة «كوينبيس»، المفضلة لدى شريحة واسعة من المؤسسات الأميركية، تتداول بخصم مقارنة بمنصة «باينانس» الخارجية، في إشارة واضحة إلى استمرار موجة البيع القادمة من المستثمرين الأميركيين. وجاء ذلك في وقت هبطت فيه بيتكوين بأكثر من 40%، رغم نجاح الأسهم العالمية والمعادن النفيسة في استقطاب مشترين جدد.

رأس المال الأميركي... المحدث الهامشي للسعر

يحمل هذا التحول وزناً استثنائياً بالنظر إلى التغيرات العميقة التي طرأت على بنية السوق خلال العامين الماضيين. فخلال معظم تاريخها، كانت بيتكوين تُسعر في منصات خارجية يقودها متداولو التجزئة، فيما كانت المؤسسات المالية التقليدية على هامش المشهد، غير أن إطلاق الصناديق المتداولة الفورية أدخل مليارات الدولارات عبر أدوات مالية أميركية، لتصبح بورصة شيكاغو التجارية مركز الثقل في سوق العقود الآجلة، بينما تقدمت صناديق التقاعد وصناديق التحوط إلى موقع المشترين الرئيسيين، متجاوزة الدور التقليدي للمستثمر الفرد. وبفعل هذا التحول، أصبح رأس المال الأميركي—سواء القادم من الأفراد أو المؤسسات—العامل الهامشي الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاه الأسعار. وعندما كانت هذه التدفقات في طور التوسع، دفعت بيتكوين إلى تسجيل مستوى قياسي جديد في السادس من أكتوبر. أما اليوم، ومع تباطؤ تلك التدفقات، فقدت السوق زخمها، في ظل غياب محفز

قرار قضائي يعيد تسعير الأسواق ويقلب رهانات التضخم

مليارات معلقة بين القضاء.. وترامب يتمسك بسلاح التعريفات

1 تراجع طفيف في ضغوط التضخم وترقب لقرارات الفيدرالي

2 ارتياح نسبي في الأسواق المالية وارتفاع الأسهم الأميركية

أشار القاضي بريت كافانو إلى احتمال حدوث «فوضى» تنظيمية في حال فتح باب الاسترداد على نطاق واسع، بينما يرى بعض المحللين أن استرجاع الرسوم بأثر رجعي قد يكون محدوداً أو غير محتمل، خاصة إذا لجأت الإدارة إلى أدوات قانونية جديدة لإعادة فرض التعريفات بشكل مختلف.

خامساً: ما الذي ينتظر السياسة التجارية الأميركية؟

رغم الحكم، أكد ترامب أنه لن يتراجع عن الرسوم الجمركية، التي وصفها مراراً بأنها «أجمل كلمة في الفاموس»، في إشارة إلى قناعته بأنها أداة أساسية لحماية الصناعة الأميركية وتعزيز الموقف التفاوضي في التجارة الدولية. ومن المهم الإشارة إلى أن الرسوم لن تختفي بالكامل؛ إذ إن نحو 40% منها لا يزال سارياً بالفعل، إضافة إلى إمكانية استخدام الإدارة بنوداً قانونية أخرى لفرض رسوم جديدة.

ومع ذلك، فإن الطريق أمام الإدارة ليس سهلاً، إذ قد تتطلب بعض الإجراءات موافقة الكونغرس، فضلاً عن القيود الزمنية والإجرائية التي تحدّد كيفية تطبيق الرسوم. ويرى محللون أن احتمال التصعيد الجمركي لا يزال قائماً، خصوصاً في ظل اقتراب الاستحقاقات السياسية ورغبة الإدارة في إظهار موقف حازم تجاه الشركاء التجاريين.

في المحصلة، يعكس الحكم القضائي مرحلة انتقالية في السياسة التجارية الأميركية، حيث تتقاطع الاعتبارات القانونية مع الحسابات الاقتصادية والسياسية. وبينما قد يخفف القرار بعض الضغوط التضخمية ويمنح الأسواق قدرًا من الهدوء، فإن مستقبل الرسوم الجمركية سيظل عاملاً حاسماً في رسم ملامح الاقتصاد الأميركي خلال الفترة المقبلة، سواء من حيث مسار النمو أو توجهات السياسة النقدية أو استقرار الأسواق المالية.



شهدت السياسة التجارية الأميركية خلال الفترة الأخيرة تطورات لافتة عقب صدور حكم قضائي يتعلق بالرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ما أعاد فتح النقاش حول مستقبل هذه الرسوم وتأثيراتها الاقتصادية والمالية. فقد تعهد ترامب ومسؤولون في البيت الأبيض باستخدام صلاحيات قانونية بديلة لمواصلة تطبيق الرسوم، حيث أعلن بالفعل فرض تعريفات بنسبة 10% استناداً إلى أحد بنود قانون التجارة لعام 1974، في خطوة تعكس إصرار الإدارة على الحفاظ على نهجها الحمائي رغم التعقيدات القانونية.

ومع ذلك، لا تزال هناك أسئلة جوهرية مطروحة: ما حجم التأثير المتوقع على الأسعار والتضخم؟ وهل ستطالب الشركات التي دفعت الرسوم باستردادها؟ وكيف سيتعامل الاحتياطي الفيدرالي مع هذه المستجدات؟ هذه التساؤلات تناولها تقرير نشرته شبكة «CNBC» الأميركية، مشيراً إلى خمس خلاصات رئيسية تتعلق بالحكم وتداعياته الاقتصادية والسياسية.

مع ذلك، لا تزال هناك أسئلة جوهرية مطروحة: ما حجم التأثير المتوقع على الأسعار والتضخم؟ وهل ستطالب الشركات التي دفعت الرسوم باستردادها؟ وكيف سيتعامل الاحتياطي الفيدرالي مع هذه المستجدات؟ هذه التساؤلات تناولها تقرير نشرته شبكة «CNBC» الأميركية، مشيراً إلى خمس خلاصات رئيسية تتعلق بالحكم وتداعياته الاقتصادية والسياسية.

أولاً: التأثير الاقتصادي العام

من منظور الاقتصاد الكلي، يبدو أن التأثير المباشر للحكم سيكون محدوداً نسبياً في المدى القصير، خصوصاً في ظل انتظار الأسواق للخطوات التالية من الإدارة الأميركية، إضافة إلى عدم وضوح مصير الرسوم التي قد يتم استردادها. فقد وصف كبير الاقتصاديين في شركة «RSM»، جوزيف بروسولاس، التأثير المحتمل بأنه «ضيق»، لكنه لفت في الوقت ذاته إلى وجود فائزين واضحين من القرار، لا سيما الشركات العاملة في قطاعي التجزئة والتصنيع التي تعتمد بشكل كبير على الواردات وتضررت سابقاً من ارتفاع التكاليف.

وتأتي هذه التطورات في سياق اقتصادي يشهد تباطؤاً نسبياً، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي الأميركي نمواً سنوياً قدره 1.4% في

3 جدل واسع حول استرداد رسوم قد تصل إلى 175 مليار دولار

4 صلاحيات قانونية بديلة تعزز استمرار نهج الرسوم الجمركية

بينما سجلت عوائد سندات الخزنة ارتفاعاً محدوداً، ويرى محللون أن هذا التحول يعني أن المستثمرين سيعطون وزناً أكبر للعوامل الأساسية مثل الأرباح وسلاسل الإمداد، بدلاً من الاعتماد المفرط على العناوين السياسية اليومية.

رابعاً: جدل استرداد الرسوم

أحد أكثر الجوانب تعقيداً يتمثل في مسألة استرداد الرسوم التي دفعتها الشركات خلال الفترة

ترامب في تقلبات حادة بالأسواق، حيث كانت التصريحات المفاجئة بشأن فرض رسوم جديدة تؤثر بسرعة على الأسهم والعملات وسندات الخزنة. إلا أن الحكم الأخير أعطى انطباعاً بأن السياسة التجارية قد تتحول نحو مسار أبطأ وأكثر تعقيداً من الناحية الإجرائية، ما يقلل من صدمات الأخبار العاجلة ويمنح الأسواق قدرًا من الاستقرار.

وقد انعكس ذلك بالفعل في أداء الأسواق، إذ ارتفعت الأسهم الأميركية مع تنامي التفاؤل بأرباح الشركات،

ثالثاً: ارتياح نسبي في الأسواق المالية

خلال العام الماضي، تسببت التهديدات الجمركية المتكررة من

رفع التعرف العالمية إلى 15% يربك التجارة

رسوم ترمب الجمركية تصل إلى الخليج

1 صادرات خليجية إلى أمريكا تتجاوز 57 مليار دولار وفائض تجاري لصالح المنطقة

2 السعودية والإمارات في صدارة الشركاء وسط مخاوف من تداعيات على الطاقة والألومنيوم



المتحدة قاربت 57.5 مليار دولار، مقابل واردات خليجية بقيمة 36.1 مليار دولار، ما يحقق فائضاً تجارياً لمصلحة دول الخليج، وفقاً لبيانات عام 2024.

أكبر الشركاء التجاريين

وتعد السعودية والإمارات أكبر الشركاء التجاريين، إذ تتنوع الصادرات بين الوقود والزيوت المعدنية والألومنيوم والمنتجات الكيماوية. وبحسب إحصائيات، تقارب قيمة التجارة السعودية-الأمريكية 160 مليار ريال (نحو 42.6 مليار دولار). ويطبق ترمب التعريفات الأساسية الجديدة بموجب المادة 122 من قانون التجارة لعام 1974، التي تتيح للرئيس فرض رسوم جمركية لمدة 150 يوماً من دون موافقة الكونغرس، في ظل صعوبة الحصول على

انضمت دول الخليج إلى قائمة الدول المتضررة من قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب رفع الرسوم الجمركية إلى 15% على جميع دول العالم بالتساوي، وذلك بعد أن نجت المنطقة من تأثيرات الموجة الأولى من هذه الرسوم.

وجاء قرار ترمب برفع الرسوم الجمركية العالمية من 10%، التي أعلنتها قبل يوم واحد، إلى 15%، عقب هجومه على المحكمة العليا على خلفية حكمها بأن آليتها لتطبيق الرسوم كانت غير قانونية. ووفقاً لخبراء، فإن أكبر المستفيدين من التعرف الجديدة هي الدول التي لم توقع اتفاقات تجارية مع إدارة ترمب، أو الدول التي كانت رسومها بعد التوقيع تتجاوز 15%، مثل الهند. ويذكر أن قيمة الصادرات السلعية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات

تلك الموافقة وسط معارضة الديمقراطيين وبعض الجمهوريين لأجزاء من سياسته التجارية.

وكان من المقرر أن تدخل الرسوم الأولية البالغة 10%، التي أعلنتها ترمب يوم الجمعة، حيز التنفيذ في 24 فبراير الجاري، وفقاً لنشرة حقائق صادرة عن البيت الأبيض.

وقررت المحكمة العليا الأميركية يوم الجمعة، بأغلبية 6 أصوات مقابل 3، أن ترمب تصرف بصورة غير قانونية عندما استخدم قانوناً اتحادياً قديماً يتعلق بصلاحيات الطوارئ لتبرير رسومه «المتبادلة». وفي أبريل الماضي، استند إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لفرض رسوم تراوحت بين 10% و50% على عشرات الشركاء التجاريين للولايات المتحدة.

تاريخ الشركات العائلية وأثرها على النظم الاقتصادية العالمية 13

بناء القيمة المؤسسية عبر إدارة العقود والمشاريع والمحافظ

كتب جورج حبيب

لم يعد بناء الاستراتيجيات عملاً يُنجز مرة واحدة، بل أصبح عملية ديناميكية مستمرة تتطلب مراجعة دائمة وتطويراً متواصلاً لمواكبة المتغيرات. ففي ظل تسارع تطور الأسواق، وتقدم التقنيات، وتبدل تفضيلات العملاء، تجد المؤسسات نفسها مطالبة بالتخلي بالمرونة وسرعة الاستجابة، مع القدرة

على تعديل استراتيجياتها كلما دعت الحاجة، حفاظاً على ملاءمتها وقدرتها التنافسية. ويستعرض هذا المقال أهمية التفكير الاستراتيجي بوصفه نهجاً مؤسسياً متكاملًا، يقوم على التعاون والمواظبة بين مختلف مستويات المنظمة، بدءاً من القيادات التنفيذية العليا المسؤولة عن صياغة

مع الشركة، ما يفرض ضرورة الاتفاق المسبق على طبيعة الأدوار والحصص المالية لكل طرف، تفادياً لأي خلاف قد يؤدي إلى تفكك الشركة. وتكمن أهمية تقييم مشاريع المبادرات الاستثمارية في جملة من الفوائد، أبرزها الحد من المخاطر وتحسين العائد على الاستثمار، ودعم عملية اتخاذ القرار بشأن الاستمرار أو التطوير أو الإلغاء، إضافة إلى تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية وتوظيفها بكفاءة أعلى. كما يسهم التقييم في رفع مستوى أداء فرق العمل، ويعزز ثقة المستثمرين، ويشكل عامل جذب لمستثمرين جدد عند تحقيق نتائج ناجحة. بهذه المنظومة المتكاملة من التوثيق القانوني، والتخطيط السليم، والرقابة الفاعلة، والتقييم المستمر، تتحول المبادرات الاستثمارية من مجرد أفكار إلى مشاريع ناجحة قادرة على تحقيق النمو والاستدامة.

حين تسعى أي شركة إلى ترسيخ سمعتها وتعزيز مكانتها في السوق، فإن أول ما تحرص عليه هو صون حقوقها وتحديد مسؤولياتها بدقة في كل اتفاق أو عقد تبرمه. فوضوح الالتزامات بين الأطراف المتعاقدة لا يحمي المصالح فحسب، بل يجنب الشركة الدخول في نزاعات قانونية قد تستنزف وقتها ومواردها، وهي في غنى عنها. ومن هنا، فإن أي مبادرة أو مشروع استثماري لا ينبغي أن يمضي إلى التنفيذ قبل توثيقه في اتفاقية أو عقد قانوني واضح، يتضمن حقوق وواجبات جميع الأطراف بشفاافية كاملة. فإذا ما أقرت بنود الاتفاق، أصبح الالتزام بها واجباً على الجميع، ونال كل طرف ما كفله له العقد من حقوق.

وتبرز أهمية إدارة العقود والاتفاقيات في قدرتها على تقليل المخاطر المحيطة بالمشاريع الاستثمارية، وضمان التزام الأطراف بنود التعاقد، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتحسين العلاقات المهنية، ورفع كفاءة الأداء، فضلاً عن تسهيل آليات تسوية النزاعات عند حدوثها. كما يحق للشركة أن تعتمد النموذج الإداري الأنسب لطبيعة عملياتها، وأن تضع الصيغ القانونية الملائمة لعقودها الاستثمارية بما يخدم أهدافها الاستراتيجية.

خطى التنفيذ

بعد تحديد الأدوار والحقوق والمسؤوليات، تبدأ المرحلة الأهم وهي ترجمة ما تم الاتفاق عليه إلى خطط تنفيذية عملية، ويتطلب ذلك إعداد برامج عمل واضحة، وتحديد الموارد اللازمة سواء كانت بشرية أو مادية، مع تخصيص الميزانيات المناسبة لضمان سير المشروع وفق الإطار الزمني المحدد. ولا يمكن لأي مشروع استثماري أن يحقق أهدافه ما لم يخضع لمراحل إدارة المشاريع المعتمدة، من التخطيط والتنظيم إلى التنفيذ والمتابعة، بما يضمن تحقيق النتائج المرجوة بكفاءة وفعالية.

مراقبة الأداء

تمثل عمليات المتابعة والمراجعة الدورية للآداء مسؤولية مشتركة بين الأطراف المتعاقدة، إذ تسهم في التأكد من الالتزام بنطاق المشروع وشروطه، ومراجعة مستويات الإنجاز، وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة، بما يحافظ على جودة المخرجات ويمنع الانحراف عن الأهداف المرسومة.

تقييم النتائج وتحليل العوائد

يُعد تقييم النتائج وتحليل عوائد الاستثمار خطوة أساسية يمكن أن تتكرر عند كل مرحلة من مراحل المشروع أو عند اكتماله. فبعض المبادرات الاستثمارية قد تتكون من حزمة مشاريع متكاملة تشكل في مجموعها نموذج الاستثمار المستهدف، وقد تكون على شكل شراكة طويلة الأمد

مع الشركة، ما يفرض ضرورة الاتفاق المسبق على طبيعة الأدوار والحصص المالية لكل طرف، تفادياً لأي خلاف قد يؤدي إلى تفكك الشركة. وتكمن أهمية تقييم مشاريع المبادرات الاستثمارية في جملة من الفوائد، أبرزها الحد من المخاطر وتحسين العائد على الاستثمار، ودعم عملية اتخاذ القرار بشأن الاستمرار أو التطوير أو الإلغاء، إضافة إلى تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية وتوظيفها بكفاءة أعلى. كما يسهم التقييم في رفع مستوى أداء فرق العمل، ويعزز ثقة المستثمرين، ويشكل عامل جذب لمستثمرين جدد عند تحقيق نتائج ناجحة. بهذه المنظومة المتكاملة من التوثيق القانوني، والتخطيط السليم، والرقابة الفاعلة، والتقييم المستمر، تتحول المبادرات الاستثمارية من مجرد أفكار إلى مشاريع ناجحة قادرة على تحقيق النمو والاستدامة.

استراتيجية إدارة المحافظ

ما إن تبدأ الشركة بممارسة أنشطتها فعلياً، حتى تجد نفسها أمام سلسلة متواصلة من العمليات اليومية والقرارات التنفيذية. ومع انطلاق المشاريع، تصبح الحاجة ملحة إلى إدارة واعية تضمن أن تتحول نتائج هذه المشاريع إلى رافعة حقيقية لنمو الشركة واستدامتها. غير أن النجاح لا يتحقق بمجرد التنفيذ، بل يتطلب موازنة دقيقة بين المشاريع والأهداف الاستراتيجية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها.

فكل مشروع يجب أن يُنفذ ضمن نطاق العمل المتفق عليه، ووفق الميزانية المعتمدة، وبما ينسجم مع معايير الجودة التي أقرتها الشركة. ونظراً لتنوع المشاريع من حيث طبيعتها وأهميتها، تبرز ضرورة تبني استراتيجية متكاملة لإدارتها بكفاءة، بما يمكن الإدارة وأصحاب المصلحة من تحقيق جملة من المكاسب، في مقدمتها ضمان التوافق مع التوجهات الاستراتيجية، والحصول على رؤية شاملة لمستويات الإنجاز، وتحسين تخصيص الموارد المالية والبشرية والمادية، إلى جانب رفع كفاءة الأداء وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر، وتمكين صناع القرار من الاستناد إلى بيانات دقيقة عند اتخاذ قراراتهم.

تنظيم المشاريع

ولتسهيل عملية الإدارة، يمكن للشركة تصنيف المشاريع المتشابهة ضمن مجموعات تُعرف بالمحافظ. وبهذا الأسلوب، قد تمتلك المؤسسة أكثر من محافظة، بحيث تضم كل محافظة نوعاً محددًا من المشاريع، مثل محافظة مشاريع تكنولوجيا المعلومات، أو محافظة المشاريع الاستثمارية التي تشمل المشاريع الرأسمالية وإدارة أصول الشركة. وفي هذا السياق، تمتد إدارة الأصول لتشمل الأسهم والسندات والسلع والنقد وما يعادله، إضافة إلى الصناديق المغلقة وصناديق التداول في البورصة. كما قد

ترتبط المحافظ بالمجالات الاستراتيجية للشركة، مثل الاستثمار في الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والابتكار، والتسويق، وبناء الشراكات، والحصول على الشهادات والاعتمادات المهنية.

مراحل بناء استراتيجية المحافظ

تعتمد استراتيجية إدارة المحافظ على أربع مراحل أساسية، تشكل الإطار الحاكم لاختيار المشاريع ومتابعتها وتقييمها. وتأتي في مقدمة هذه المراحل عملية اختيار المشاريع وربطها بالاستراتيجية المؤسسية. فلا يمكن ضم أي مشروع إلى محافظة

الشركة قبل التأكد من انسجامه مع أهدافها بعيدة المدى. ويتطلب ذلك أن يعمل فريق إدارة المحافظ بالتنسيق مع الإدارة العليا وأصحاب المصلحة، لمناقشة أهداف المشروع وجدواه ومدى إسهامه في تحقيق التوجهات الاستراتيجية. وعند تحقق هذا التوافق، يمكن اعتبار المشروع استثماراً ضمن منظومة استثمارات الشركة، بصرف النظر عن طبيعته أو مجاله. بهذا النهج المنظم، تتحول إدارة المحافظ إلى أداة استراتيجية تضمن ألا تعمل المشاريع بمعزل عن رؤية الشركة، بل تكون جميعها مسارات متكاملة تصب في هدف واحد: تعزيز النمو وتحقيق قيمة مستدامة.

ومتطلبات التنفيذ وبيئة المشروع، إضافة إلى دراسة العلاقات بين الأطراف المعنية لتحديد الالتزامات والمسؤوليات بوضوح. بعد ذلك، تُحصر المخاطر وتصنف حسب مصدرها—سواء كانت سوقية أو مالية أو قانونية أو تشغيلية—ثم تُقيم من حيث احتمال حدوثها وتأثيرها، مع وضع خطط للتعامل معها بتجنبها أو نقلها أو تقليل أثرها أو قبولها ضمن

حدود مدروسة. يكتمل إطار إدارة المخاطر بتحديد المسؤولين عن التنفيذ ووضع آليات متابعة مستمرة، والاستعانة عند الحاجة بخبراء لضمان فاعلية الإجراءات. القرار الاستثماري الرشيد يقوم على جدوى دقيقة، تحليل شامل للمخاطر، وإدارة واعية متوافقة مع الاستراتيجية، ليتمكن المشروع من تحقيق أهدافه بثقة وكفاءة.

التوجهات الاستراتيجية العامة، وصولاً إلى فرق العمل في الصفوف الأمامية التي تضطلع بتنفيذ المبادرات والقرارات التكتيكية. فنجاح الاستراتيجية لا يتحقق بصياغتها فحسب، بل بقدرتها جميع أطراف المنظمة على فهمها وتطبيقها والعمل بتناغم لتحقيق أهدافها طويلة الأجل.



دون تحديد آلية واضحة لإطلاق المشاريع وإدارتها. فالشركة مطالبة بتعريف العمليات والمعايير والشروط التي تسبق بدء التنفيذ، إلى جانب اعتماد منهجية محددة لإدارة المشروع منذ يومه الأول. وتشمل هذه المنهجية إدارة خطط المشاريع عبر إعداد جداول زمنية دقيقة لمختلف المهام، وتحديد أولويات التنفيذ، وتوزيع المسؤوليات على الأفراد والجهات المعنية، مع تحديد المخرجات النهائية لكل مرحلة. كما تتضمن وضع آليات للرقابة على الميزانيات والموارد والمخاطر والجودة، وتنظيم قنوات التواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة. والهدف من ذلك ضمان إنجاز المشروع في موعده المحدد، وضمن نطاق العمل المتفق عليه، ووفق التكاليف المقررة ومعايير الجودة المعتمدة.

إدارة الميزانيات

لا يمكن لأي مشروع أن يرى النور دون تحديد تكاليفه بدقة. فمرحلة إعداد الميزانية تتطلب حصر تكاليف المهام والأنشطة، وتقدير احتياجات الموارد البشرية والمادية وغير المادية، وتوزيع النفقات على مراحل المشروع المختلفة. وتبدأ الحكمة المالية السليمة بتحديد ميزانية مستقلة لكل مرحلة، وتخصيصها مع انطلاق التنفيذ، على أن يتحمل مدير المشروع ومن يملكون صلاحيات الصرف مسؤولية إدارة هذه المخصصات ومراقبة أوجه إنفاقها. ويشمل ذلك التأكد من صحة التكاليف، وجدولتها زمنياً، وضبط مواعيد الصرف بما يضمن عدم تعثر المشروع أو تراجع جودته أو تجاوز نطاقه المتفق عليه.

وفي حال استدعت الظروف إدخال تعديلات على نطاق المشروع، فلا بد أن يتم ذلك باتفاق واضح بين جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، في إطار ما يُعرف بالقدرة على التكيف مع المتغيرات. غير أن إدارة الميزانيات لا تكتمل بمجرد تحديد التكاليف وجدولتها، بل تتطلب التزاماً صارماً بمبادئ الشفافية والمساءلة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لضبط النفقات وتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق أهداف المشاريع بكفاءة واستدامة.

1 تنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على سوق واحد

2 بناء ثقافة مؤسسية تعزز الوعي بالمخاطر والانضباط المالي

3 بناء ثقافة مؤسسية تعزز الوعي بالمخاطر والانضباط المالي

تحليل المشاريع وتحديد الأولويات

عندما يثبت توافق المشاريع المقترحة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، تنتقل إدارة المحافظ إلى مرحلة أكثر دقة تتمثل في تحليل هذه المشاريع وتصنيفها وترتيبها وفقاً لأولويات واضحة. فليس كل مشروع يحظى بالأولوية ذاتها، حتى وإن كان منسجماً مع التوجه العام للمؤسسة. وتتولى فرق إدارة المحافظ دراسة الجدوى، وحجم العائد المتوقع، ومستوى المخاطر، وحجم الموارد المطلوبة، ثم تصنيف المشاريع وفق معايير محددة تتيح ضمها إلى المحافظة المناسبة. فمشروع تطوير نظام رقمي أو تطبيق برمجي، على سبيل المثال، يدرج ضمن محافظة تكنولوجيا المعلومات، ثم يُرتب داخلها بحسب أهميته وتأثيره المتوقع. وتمثل هذه الخطوة المرحلة الثانية في استراتيجية إدارة المحافظ، حيث تتحول الرؤية الاستراتيجية إلى قرارات عملية قائمة على التحليل والمفاضلة.

إطلاق المشاريع وإدارتها

لا تكتمل استراتيجية إدارة المحافظ

معلومة
ورقم

6000

شركة تغادر بريطانيا

أشار تقرير نشرته صحيفة «فاينانشل تايمز» إلى أن هناك أكثر من 6000 من مالكي الشركات عالية النمو في المملكة المتحدة غادروا، خلال العامين الماضيين، على خلفية تغييرات طرأت على النظام الضريبي البريطاني، ومخاوف تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد.

الإمارات منصة اختبار عالمية للهواتف ثلاثية الطي

مع هذه الفئة باعتبارها مساحة تجريبية تجمع بين ارتفاع مستوى المخاطر واتساع فرص النمو في الوقت نفسه. وتشير تقديرات تحليلية مبنية على بيانات العرض والطلب الصادرة عن مؤسسات أبحاث متخصصة إلى أن الهواتف ثلاثية الطي لا تزال شريحة صغيرة جداً ضمن سوق الأجهزة القابلة للطي، وتمثل حصة محدودة من إجمالي سوق الهواتف الذكية عالمياً.

قرارات التوسع في أسواق عالمية أكبر خلال المرحلة المقبلة. وتشهد صناعة الهواتف الذكية القابلة للطي، ولا سيما الفئة الناشئة المعروفة بالهواتف ثلاثية الطي (Tri-Fold)، مرحلة انتقالية خلال عامي 2025 و2026، إذ تنتقل هذه الأجهزة تدريجياً من نطاق النماذج الاستعراضية إلى الإطلاقات المحدودة وبرامج الاختبار التجاري في أسواق مختارة. وتتعاظم الشركات المصنعة

تتحول الإمارات إلى سوق مرجعي لاختبار الهواتف الذكية ثلاثية الطي، في وقت تتعامل فيه كبرى الشركات المصنعة مع هذه الفئة بوصفها تقنية واعدة لكنها تنطوي على مخاطر مرتفعة. وبين إطلاقات محدودة وتجارب تجارية محسوبة، تستخدم الشركات الإمارات منصة لقياس تقبل المستهلك، واختبار مرونة التسعير ومستوى الاعتمادية التقنية، قبل اتخاذ

عند مستوى 52.6 مليار دولار

احتياطيات مصر تقفز إلى مستوى تاريخي



سجل صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية المصرية ارتفاعاً إلى 12.2 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025، في مؤشر على تحسن أوضاع السيولة بالعملة الأجنبية وتعافي القطاع المصرفي، وذلك بالتزامن مع صعود صافي الاحتياطيات الدولية إلى مستويات تاريخية جديدة.

وأعلن البنك المركزي المصري ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى 52.6 مليار دولار خلال يناير 2026، مقارنة بنحو 33.1 مليار دولار في أغسطس 2022، بما يوفر غطاءً يوازي نحو 6.9 أشهر من الواردات السلعية، متجاوزاً المستويات الإرشادية الدولية ويعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.

وجاءت هذه التطورات خلال اجتماع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، السبت، مع حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، حيث استعرض اللقاء أبرز مؤشرات أداء القطاع المصرفي وتطورات السياسة النقدية خلال عام 2025، إضافة إلى جهود تعزيز الاستقرار المالي ودعم الثقة في الاقتصاد. وأوضح بيان للرئاسة المصرية أن صافي

الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي ارتفع إلى 25.5 مليار دولار في ديسمبر 2025، وهو أعلى مستوى منذ فبراير 2020، مدفوعاً بزيادة صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى 12.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، في حين بلغ صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي نحو 15.1 مليار دولار في يناير 2026.

كما تناول الاجتماع مؤشرات التعافي في مصادر النقد الأجنبي، إذ سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج أعلى مستوى تاريخي، بالتزامن مع ارتفاع إيرادات السياحة وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في أدوات الدين الحكومية، وهو ما انعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات واستقرار سوق الصرف.

دردشة اقتصادية

خسائر محتملة 10.6 تريليون دولار في عام واحد

مضيق تايوان.. «صدمة الرقائق» تهدد الاقتصاد العالمي

1 تايوان قلب صناعة الرقائق المتقدمة.. 2 تعطل الشحن والتجارة يهز الأسواق ورهانات الذكاء الاصطناعي

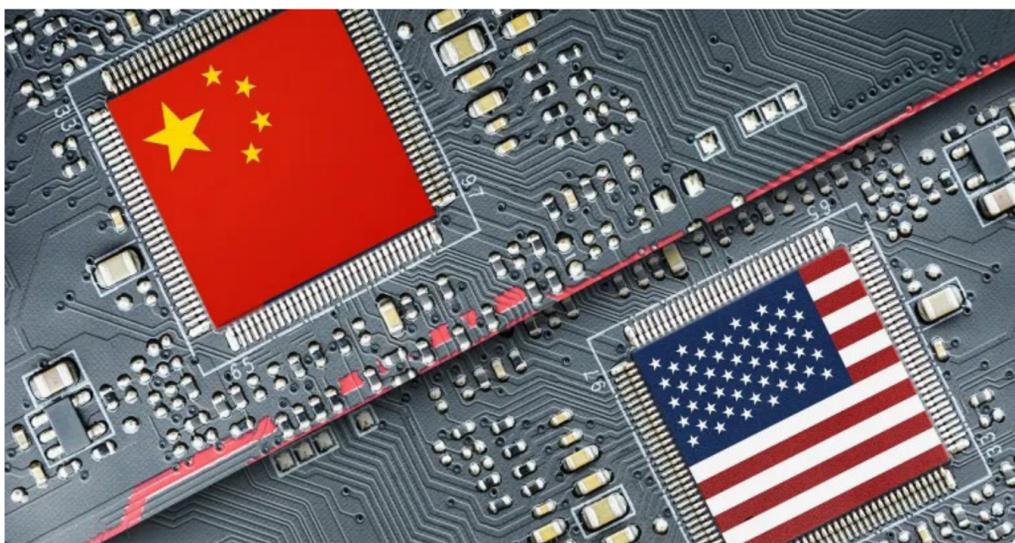
قرب سواحلها بينما تحتاج القوات الأميركية لعبور آلاف الأميال، ما يعقد الإمداد. وفي المقابل، رسخت ديمقراطية تايوان هوية مميزة، فيما تتعامل بكين بقدر أقل من الصبر.

وتزداد الضبابية مع تصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملة 2024 عن ضرورة أن "تدفع تايوان" مقابل حمايتها، رغم تأكيد علناً لاحقاً على الغموض الاستراتيجي. ويعني ذلك أن احتمالات الحرب ليست "وشيكاً"، لكن مخاطر الخطأ أو سوء الحساب ترتفع مع تزايد الاحتكاك العسكري.

سيناريوهات مضيق تايوان بإيجاز

- 1 - الحرب/الغزو: صدمة كبرى في الرقائق والتجارة والأسواق، وخسائر عالمية واسعة.
- 2 - حصار جوي/بحري: بديل أقل كلفة لبكين لكنه شديد الأثر اقتصادياً؛ يُقدَّر أن يخفض ناتج تايوان 12.5% في عامه الأول، والعالم 5.3% مع استنزاف مخزونات الرقائق خلال أسابيع.
- 3 - تصعيد «منطقة رمادية»: احتكاكات وضغوط قانونية/عسكرية دون أزمة كبرى؛ أثر اقتصادي محدود نسبياً (انخفاض 0.6% للصين و0.2% للولايات المتحدة والعالم).
- 4 - استمرار الوضع القائم: مفضل شعبياً في تايوان لكنه يواجه ضغوطاً متزايدة.
- 5 - التقارب: مكاسب اقتصادية ممكنة لكنه ضعيف الاحتمال بفعل تصلب المواقف وتراجع الثقة الشعبية في تايوان تجاه الصين.

الخلاصة أن تايوان ليست مجرد جزيرة: إنها مركز ثقل في سلاسل توريد التكنولوجيا العالمية وعلي أحد أخطر خطوط الصنع الجيوسياسية. وأي أزمة في المضيق قد تعيد تسعير المخاطر عالمياً، وتفرض كلفة باهظة على الصين والولايات المتحدة والاقتصاد العالمي معاً.



كما يشكل مضيق تايوان شرياناً للتجارة العالمية: عبرته قرابة نصف أساطيل الحاويات وأكثر من خمس التجارة البحرية العالمية في 2022 (حوالي 2.45 تريليون دولار). لذلك، فإن أي أزمة تمتد بسرعة إلى التجارة والأسواق والقطاع الصناعي حول العالم.

تحول ميزان القوة وزيادة المخاطر

كان «الوضع القائم» منذ 1979 يستند إلى تفوق أميركي، وغموض استراتيجي بشأن الدفاع عن الجزيرة، وصبر بكين، وموازنة تايبيه لهويتها مع تعميق الروابط الاقتصادية عبر المضيق. لكن هذه الركائز تآكلت: الصين طورت قدرات بحرية وصاروخية وفضائية وسيبرانية، وأصبحت تقاقل

الموصلات المنطقية الأكثر تقدماً في العالم، إلى جانب دورها المحوري في الرقائق التقليدية. عالمياً، تُقدَّر القيمة المضافة داخل القطاعات التي تعتمد مباشرة على الرقائق كمدخلات إنتاج بنحو 5.3% من الإنتاج، أي قرابة 6 تريليونات دولار. تقود «TSMC»، المشهد بحصة تقارب 70% من إيرادات المسابك العالمية، وتزوّد عملاقة مثل Apple وNvidia وAMD وQualcomm وBroadcom، فيما تلعب شركات أخرى مثل UMC وPSMC دوراً مهماً في «العقد الناضجة» التي تغذي السيارات والقطاعات الصناعية والاستهلاكية. ويظهر أثر ذلك في الأسواق: تشكل كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية أكثر من 30% من وزن مؤشر S&P 500، وتبلغ القيمة السوقية للمجموعة لأكثر عشرة عملاء لدى «TSMC» نحو 14 تريليون دولار.

المحلي الإجمالي خلال العام الأول: تايوان قد تتعرض لضربة قاصمة (انكماش يُقدَّر بنحو 40% في سيناريو الحرب)، بينما ينكمش اقتصاد الصين 11% والولايات المتحدة 6.6%. كما قد يتراجع ناتج الاتحاد الأوروبي 10.9%، والهند 8%، والمملكة المتحدة 6.1%. أما الاقتصادات الأقرب لساحة الصراع فقد تكون الأكثر تضرراً: كوريا الجنوبية حتى 23% واليابان 14.7%.

لماذا تايوان «نقطة اختناق» عالمية؟

كشفت أزمة نقص الرقائق بعد إعادة فتح الاقتصادات في 2020 أهمية أشباه الموصلات، لكن أي اضطراب في مضيق تايوان قد يكون أعنف بكثير. فتايوان تنتج نحو 62% من أشباه

تحتل تايوان موقعاً يتزايد ثقلاً في قلب الاقتصاد العالمي: فهي محرك رئيسي لطفرة الذكاء الاصطناعي عبر هيمنتها على الرقائق المتقدمة، وفي الوقت نفسه تقع على خط صدع جيوسياسي حساس مع تصاعد ضغوط الصين وتنامي الضبابية حول مدى صلاية الدعم الأمريكي. ورغم أن شبح الحرب لا يلوح في الأفق القريب، فإن اندلاعها، إن وقع قد يطلق صدمة عالمية هائلة، وفق «بلومبيرغ».

في هذا السياق، ترسم «بلومبيرغ إيكونوميكس» خمسة مسارات محتملة لتطور التوتر في مضيق تايوان خلال السنوات الخمس المقبلة، من سيناريو حرب شاملة إلى احتمالات تهدئة وتقارب، مع نمذجة الأثر الاقتصادي لكل مسار عبر ثلاث فئات: سلاسل توريد أشباه الموصلات، والخدمات التجارية واضطرابات الشحن والعقوبات، وتقلبات الأسواق المالية.

الكلفة في أسوأ السيناريوهات

تقدّر «بلومبيرغ إيكونوميكس» أن صراعاً أميركياً صينياً حول تايوان قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو 10.6 تريليون دولار في عامه الأول، أي ما يعادل قرابة 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، متجاوزاً تداعيات جائحة «كوفيد-19» والأزمة المالية العالمية 2007-2009. وفي هذا السيناريو، ستتضرر الإمدادات العالمية من الرقائق المنطقية - وهي مدخل حيوي لكل شيء تقريباً من السيارات والطائرات إلى مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي والهواتف الذكية - بالتزامن مع تعطل الشحن عبر أحد أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم، وانهايار واسع في التجارة بين القوتين وشركائهما المقربين، وهزات حادة في الأسواق التي أصبحت رهانات الذكاء الاصطناعي محركاً رئيسياً لها. وتشير التقديرات إلى انكماش حاد في الناتج

إدارة الاعلان

جان حنا

info@aalamaleqtisad.com

لارسال الأخبار

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميثيل وليام

editor@aalamaleqtisad.com